دراسة تحليلية

الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة قلقيلية 2014

إعداد

مـــؤيد عفـــــانة

نيسان 2014

ضمن نشاطات برنامج «تجاوب» والممول من الوكالة البريطانية للتنمية الدولية والمنفذ بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني وإئتلاف أمان للنزاهة والشفافية والمبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح» والرؤيا الفلسطينية وأوكسفام البريطانية وصندوق التنمية الدولية التابع لهيئة الإذاعة البريطانية»

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	6
منهجية الدراسة	7
الفصل الأول **لمحة عن محافظة قلقيلية**	8
الموقع الجغرافي	8
التسمية والتاريخ	9
الفصل الثاني **تحليل واقع محافظة قلقيلية**	12
أولًا: تحليل الواقع السياسي	12
ثانيًا: تحليل الواقع الاجتماعي	15
ثالثًا: تحليل الواقع الاقتصادي	21
الفصل الثالث **أولويات التدخل من خلال تحليل واقع المحافظة**	27
أولاً: أولويات التدخل في مركز المحافظة «مدينة قلقيلية» نموذجًا	27
ثانيًا: أولويات التدخل في القطاعات الهامة في محافظة قلقيلية	32

الفصل الرابع **آليات صنع القرار وإحداث التغيير**	35
آليات صنع القرار وإحداث التغيير	35
أولويات التدخل في محافظة قلقيلية	49
التوصيات	51
المراجع	51
ملحق رقم (١) **كشف تفصيلي بصناع القرار الذين تمت مقابلتهم لإعداد التقرير**	55
ملحق رقم (٢) نموذج المقابلة	56
ملحق رقم (٣) **نموذج الاستبانة**	62

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل واقع محافظة قلقيلية السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بشكل شمولي قائم على منهجية علمية تعتمد على إطار نظري محكم وموثق، فقد تم وصف وتحليل واقع الخدمات في المحافظة؛ مثل: (التعليم، والصحة، والمياه، والخدمات الاجتماعية، والكهرباء، وخدمات الشباب والمرأة...)، إضافة إلى دراسة وتحليل آليات صنع القرار، والمعيقات التي تحبط التغيير.

وقد نفذت هذه الدراسة من خلال برنامج «تجاوب» الذي يهدف إلى خدمة المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تقديم الدعم للأفراد وفئات المجتمع المدني المنتمين وغير المنتمين لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تحسين تواصلهم وتعاملهم مع السلطات والجهات التي تقدم لهم الخدمة. كما يركز البرنامج بشدة على تحسين تجاوب السلطات المحلية والوطنية مع المواطنين.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، منهجًا علميًا لها، يقوم على: جمع إطار نظري موثق عن محافظة قلقيلية، يتضمن إحصائيات وأرقامًا، محدثّة، بالاعتماد على مصادر موثوقة، واعتماد (المقابلة) مع صناع القرار في محافظة قلقيلية كأداة للدراسة، إضافة إلى تصميم استبانة كأداة ثانوية، مخصصة لعينة عشوائية من المواطنين، وعقد ورشة عمل بؤرية للمواطنين من التجمعات السكانية المختلفة في المحافظة، مع التركيز على مشاركة الشباب والمرأة، ومن ثم تحليل المقابلات والاستبانات، للخروج بالملخصات والتوصيات الختامية.

وبدراسة المقابلات مع صناع القرار (المحافظ، ورؤساء البلديات، والغرفة التجارية، والمؤسسات الأهلية)، إضافة إلى نتائج الاستبانة المسحية، يمكن إجمال النقاط التالية كأولويات للتدخل في محافظة قلقيلية:

أولاً: المجال السياسي

1. العمل على وقف الاستيطان وجدار العزل العنصري من خلال تكاتف الجهود المحلية والدولية لإرغام إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، ووقف بناء المستوطنات وإزالة الجدار وتفعيل المقاومة الشعبية السلمية من أجل الضغط على إسرائيل لإحقاق حقوق الفلسطينيين خاصة في محافظة قلقيلية، من خلال برنامج وطني شامل وبرنامج إعلامي لفضح ممارسات الاحتلال في محافظة قلقيلية.

2. تمكين العمل في مناطق (C)، خاصة وإن معظم مناطق محافظة قلقيلية مصنفة ضمن مناطق (C).

3. إنهاء الانقسام، لدوره السلبي في تمزيق النسيج الاجتماعي في فلسطين.

4. تفعيل دور الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الريادي.

5. العمل على توسعة المخطط العمراني لمدينة قلقيلية، وتجمعاتها السكانية.

6. اعتماد محافظة قلقيلية كمنطقة تنموية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

7. توفير الإرادة السياسية للانفتاح على المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات المتعلقة بالخدمات الحيوية والمساءلة الاجتماعية، وإدماج الموازنة التشاركية في البلديات بهدف تخصيص موازنات لأولويات المواطنين، خاصة النساء والشباب.

8. دعم وتعزيز دور المؤسسات النسوية والشبابية بتوفير الموازنات اللازمة، وتقديم الدعم اللوجستي بتوفير مقرات مجانية وقاعات لنشاطاتها، ويفضل أن يكون هناك مجمع تشترك فيه هذه المؤسسات لتقديم الخدمات العامة ما يخفف عن كاهلها النفقات الإدارية الجارية.

ثانيًا: المجال الاقتصادي

1. الاستثمار في القطاع الزراعي؛ من خلال خطة عمل شاملة ومتكاملة تبدأ من زراعة الأشتال ومرورًا بزراعة الأراضي، وتسويق المنتجات وتصديرها، إضافة إلى إقامة مصانع خاصة بالقطاع الزراعي لاستيعاب المحاصيل وتحويلها إلى منتجات أخرى مثل العصائر والمخللات وغيرها، إضافة إلى توفير المواد المساندة مثل الأسمدة والأدوات والمعدات الزراعية، والاستثمار فيها.

2. الاستثمار التجاري في مدينة قلقيلية، لكونها مدينة حدودية، وذلك من خلال معبر تجاري.

3. فتح الشوارع المغلقة الواصلة بين القرى والبلدات.

4. تخصيص مشاريع إسكان لمحافظة قلقيلية، لتحريك عجلة الاقتصاد، وإتاحة فرص السكن والعيش الكريم للشباب.

5. العمل على إيجاد منطقة صناعية للصناعات الزراعية التحويلية.

6. دعم المشاريع الصغيرة، وخاصة للشباب من كلا الجنسين.

7. تخصيص مشاريع صغيرة ومتوسطة للقطاع النسوي.

ثالثًا: المجال الاجتماعي

1. العمل على مكافحة الفقر في محافظة قلقيلية، خاصة في ظل وجود نسبة فقر مرتفعة نسبيًا، وكذلك تفعيل دور الشؤون الاجتماعية في متابعة الحالات الاجتماعية ورعايتها من خلال خطة شاملة وقائمة على منهجية علمية تحدد أولويات العمل.
2. تعزيز دور المرأة في الحياة العامة بتفعيل الاتحادات واللجان النسوية ومؤسساتها.
3. تفعيل المشهد الثقافي في محافظة قلقيلية وتحفيز دور المؤسسات الثقافية.
4. بث روح الأمن الاجتماعي، وتطبيق القانون لضمان الأمن المجتمعي، وتقليص دور القضاء العشائري والواسطة والمحسوبية.
5. تمكين مؤسسات العمل الأهلي، وتعزيز الانفتاح والحراك الثقافي لخدمة التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي.
6. إيجاد مراكز شبابية متخصصة (رياضة، فنون، ..) لتفريغ طاقات الشباب واستثمارها.

كما خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- أهمية اعتماد الدراسة كمرجع علمي موثق؛ يوفر معلومات تحليلية عن الواقع السياسي والاقتصادي لمحافظة قلقيلية، والاستفادة من مخرجات الدراسة وتوصياتها في خطط العمل الخاصة بمحافظة قلقيلية وصولاً إلى التنمية والتطور في المجالات المختلفة تبعًا للاحتياجات الفعلية للمواطنين.
- ضرورة إعداد خطة إستراتيجية تنموية شاملة لمحافظة قلقيلية، إضافة إلى الخطط القطاعية من أجل تحليل واقع المحافظة وتحديد احتياجاتها بطريقة علمية ومنهجية.
- تغليب المهنية والكفاءة في العمل العام على معايير العشائرية والحزبية.
- أهمية تفعيل وحدات التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات المختلفة في المحافظة، والتنسيق فيما بينها، من أجل التخطيط الشامل.
- دعوة الشباب إلى المشاركة الفاعلة في العمل المجتمعي بعيدًا عن التعصب والعشائرية والأجندات الفئوية الضيقة.
- تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال تعزيز ثقافة إيجابية في المجتمع تعزز الوعي بأهمية دور المرأة.
- توفير الإرادة السياسية للانفتاح على المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار، ورسم السياسات المتعلقة بالخدمات الحيوية والمساءلة الاجتماعية، وإدماج الموازنة التشاركية في البلديات بهدف تخصيص موازنات لأولويات المواطنين، خاصة النساء والشباب.
- دعم وتعزيز دور المؤسسات النسوية والشبابية بتوفير الموازنات اللازمة، وتقديم الدعم اللوجستي بتوفير مقرات مجانية وقاعات لنشاطاتها، ويفضل أن يكون هناك مجمع تشترك فيه هذه المؤسسات لتقديم الخدمات العامة ما يخفف عن كاهلها النفقات الإدارية الجارية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، منهجًا علميًا لها يقوم على المنهجية التالية:

1. جمع إطار نظري موثق عن محافظة قلقيلية، يتضمن إحصائيات وأرقامًا، محدثّة، بالاعتماد على مصادر موثوقة؛ مثل: جهاز الإحصاء المركزي، والوزارات المختصة، والدراسات السابقة، والخطط الإستراتيجية التنموية للبلديات والمؤسسات.
2. اعتماد (المقابلة) أداة للدراسة، وتنفيذها مع صنّاع القرار في محافظة قلقيلية، مثل: المحافظ، ورؤساء البلديات، ومديري المؤسسات الرسمية ذات الصلة (كالتربية والتعليم، والصحة، والحكم المحلي، والزراعة...)، ورئيس الغرفة التجارية...
3. تصميم استبانة كأداة بحثية ثانوية، مخصصة لعينة عشوائية من المواطنين، بهدف دعم المقابلات الشخصية، وقد راعت الاستبانة التوزيع الجندري والجغرافي في المحافظة.
4. عقد ورشة عمل بؤرية للمواطنين من التجمعات السكانية المختلفة في المحافظة بالتعاون مع جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مع التركيز على مشاركة الشباب والمرأة، من أجل الخروج بأولويات المواطنين في المحافظة وأهم المشكلات التي تواجههم.
5. تحليل المقابلات والاستبانات، والخروج بملخصات وتوصيات ختامية.
6. توثيق الدراسة حسب الأصول العلمية المتبعة.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل واقع محافظة قلقيلية السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بشكل شمولي قائم على منهجية علمية تعتمد على إطار نظري محكم وموثق حسب الأصول العلمية، إضافة إلى وصف وتحليل واقع الخدمات في المحافظة مثل: (التعليم الأساسي والثانوي، والصحة، والمياه، ومياه الصرف الصحي، والخدمات الاجتماعية، والكهرباء، وخدمات الشباب والمرأة...)، وكذلك آليات صنع القرار في محافظة قلقيلية، والمعيقات التي تواجه وتحبط التغيير.

وسوف توفر هذه الدراسة أيضًا تحليلاً مفصلاً للمناطق الجغرافية للمحافظة، مع التركيز على المناطق التي سيعمل فيها برنامج «تجاوب»، وهي: مدينة قلقيلية، بلدة حبلة، وبلدة عزون.

يهدف برنامج «تجاوب» إلى خدمة المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تقديم الدعم للأفراد وفئات المجتمع المدني المنتمين وغير المنتمين لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تحسين تواصلهم وتعاملهم مع السلطات والجهات التي تقدم لهم الخدمة. كما يركز البرنامج بشدة على تحسين تجاوب السلطات المحلية والوطنية مع المواطنين. حيث سيوفر البرنامج الفرصة للقاء الفئات المستهدفة مع ممثلين عن الحكومة والجهات ذات الصلة، من خلال إيجاد آليات ومجالات جديدة أو محسنة للحوار البنّاء فيما بينها. ويقوم برنامج «تجاوب» الذي يمتد على مدار عامين، بتوفير وتجربة آليات ومجالات جديدة للحوار، وتطوير تلك الآليات والمجالات المتاحة حاليًا. كما يوفر فرص التدريب التي تتميز بالحيوية والمشاركة بهدف إحداث التغيير، من أجل تعزيز قدرات الأفراد والجماعات الناشطة الذين يتمتعون بمهارات عالية في مجال المناصرة، لرفع صوت المهمشين عاليًا في وسائل الإعلام.

الفصل الأول

لمحة عن محافظة قلقيلية

الموقع الجغرافي:

تقع قلقيلية عند التقاء السفوح الغربية لسلسة جبال نابلس والطرف الشرقي للساحل الفلسطيني، في نقطة متوسطة بين التجمعات السكانية والحضارية الممتدة على طول الساحل الفلسطيني، وعلى العرض 32.2 شمالاً وخط الطول 35.1 شرقًا.

وتقع قلقيلية في المنطقة الوسطى من فلسطين وتبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط 14كم وعلى ارتفاع بين 60-70م.

وقد منحها موقعها الجغرافي أهمية خاصة، حيث أصبحت نقطة التقاء بين مدن فلسطين، شمالاً وجنوبًا وغربًا، فقد وصلت مدن صفد وعكا وحيفا وطولكرم شمالاً، وبئر السبع والمجدل وغزة جنوبًا، وربطت نابلس وقضاءها شرقًا بيافا وقراها غربًا.

وتضم محافظة قلقيلية ٣٤ تجمعًا سكانيًا:

1. فلامية.	1. قلقيلية.
2. جيوس.	2. حبلة.
3. خربة صير.	3. رأس طيرة.
4. عرب الرماضين الشمالي.	4. رأس عطية.
5. كفر قدوم.	5. الضبعة.
6. جيت.	6. كفر ثلث.
7. باقة الحطب.	7. عزبة سلمان.
8. حجة.	8. عزبة الأشقر.
9. فرعتا.	9. عزبة جلعود.
10. إماتين.	10. المدور.
11. الفندق.	11. عزون عتمة.
12. جينصافوط.	12. بيت أمين.
13. كفر لاقف.	13. سنيريا.
14. عزبة الطبيب.	14. وادي الرشا.
15. عزون.	15. عربة الخوله.
16. عسلة.	16. عرب أبو فردة.
17. النبي الياس.	17. عرب الرماضين الجنوبي[1].

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي(3) رام الله فلسطين، ص (26)

التسمية:

من الناحية التاريخية؛ يعود اسم قلقيلية في العهد الكنعاني إلى تلك «الجلجالات» التي تناثرت في فلسطين عند ملتقى السهل الساحلي وسفوح الجبال الغربية. وكلمة «جلجال» تعني الحجارة المستديرة. ولفظ حرف الجيم يسهل تحويله إلى القاف فأخذ لفظ «جلجاليا» يلفظ «قلقاليا» وهو ما يؤكده المؤرخون؛ حيث يقررون أن اسم قلقيلية يعود إلى القلعة اليونانية القديمة والتي أطلق عليها اسم «قلقاليا».

ويحد محافظة قلقيلية من الغرب أراضيها السهلية وصولاً إلى البحر، ويقع غربها الخط الأخضر الفاصل بين المدينة وأراضيها المغتصبة غربًا[2].

كانت قلقيلية في العهد المملوكي قرية من أعمال تابعة لجلجوليا، وفي العهد العثماني أصبحت ناحية من نواحي قضاء طولكرم، وعرفت باسم ناحية الحرم نسبة إلى حرم سيدنا علي، ورزحت قلقيلية كغيرها من المدن الفلسطينية تحت الحكم العثماني حتى وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد شارك سكانها إخوانهم في المدن الفلسطينية الأخرى في مقاومة الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية، وفي أعقاب حرب العام 1948، وتطبيق اتفاقية رودس للهدنة عام 1949، فقدت قلقيلية مساحة كبيرة من أراضيها الزراعية الخصبة التي تقع غرب خط الهدنة.

2 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص(10)

قلقيلية في العهد الأردني:

بعد أن ضمت الضفة الغربية للأردن في إطار المملكة الأردنية الهاشمية بعد نكبة عام 1948، أخذت قلقيلية تستعيد بعض حقها المهضوم في التمثيل الإداري، استجابة للواقع النضالي الذي أبداه أهالي قلقيلية وما قاموا به من جهد لإعادة بناء مدينتهم المدمرة واستصلاح أراضيهم الجبلية بعد أن فقدوا معظم سهولهم، وبرز أبناء قلقيلية في مجال العلم والآداب والصحافة والسياسة.

قلقيلية تحت الاحتلال الإسرائيلي:

منذ حزيران 1967، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ظهرت النوايا المبيتة لقلقيلية، فقد شرد أهلها ونسف ما يزيد عن 80% من منازلها، وعمدت قوات الاحتلال إلى الانتقام من قلقيلية، فضمتها إلى قضاء طولكرم، وظلت قلقيلية محرومة من التطور طيلة سنوات الاحتلال رغم التطور الهائل للمدينة وتفوقها الاقتصادي الملحوظ.

قلقيلية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد رحيل آخر جنود الاحتلال في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم 1995/12/17، أصبحت قلقيلية محررة، وأعلن ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين عن تسميتها محافظة.[3]

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 . كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (32)

موقع محافظة قلقيلية :[4]

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (3)

الفصل الثاني

تحليل واقع محافظة قلقيلية

أولاً: تحليل الواقع السياسي

حاولت السلطة الفلسطينية ومنذ قدومها؛ الحفاظ على خلق توازن ما بين عملية بناء الدولة والمتطلبات السياسية الخاصة بالمرحلة، غير أن وجود الاحتلال وممارساته التعسفية وانتهاكاته المستمرة ساهمت في الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على بسط نفوذها على الأراضي أو السيطرة على الموارد الطبيعية، سيّما المعابر والجسور التي تربطها بالمحيط الخارجي. بالإضافة إلى ذلك ساهم الاحتلال الإسرائيلي في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني والحد من نموه وتطوره، حيث أن حركة البضائع والأفراد تحكمها القيود الإسرائيلية والتي ما زالت تفرض سيطرتها على مداخل ومخارج الضفة الغربية، وحصارها المشدد على قطاع غزة حتى بعد انسحابها أحادي الجانب من مستوطنات القطاع.

فيما لا زالت إسرائيل تتولى عن السلطة الفلسطينية مسؤولية جمع الضرائب والعوائد الجمركية على السلع والبضائع المستوردة من الخارج، وهي التي تتحكم أيضًا بعملية توريد المحروقات والمواد الأولية للصناعة الفلسطينية، وبالموارد المختلفة من المياه إلى مصادر الكهرباء والطاقة التي تتزود بها غالبية مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن هذه الإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الفلسطينيين وأبسط معايير القانون الدولي الإنساني ساهمت بشكل كامل في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، وأدت إلى تدهور شديد في الاقتصاد الوطني أدى إلى تزايد نسب الفقر والبطالة، والتي وصلت ذروتها خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، حيث رافق هذه المعاناة تراجع في الحالة الاجتماعية والنفسية والأمنية للسكان.

محافظة قلقيلية هي الأخرى، وبالرغم من موقعها المتقدم كأقصى مدينة غرب الضفة الغربية، تعرضت إلى حملة شرسة صودرت بموجبها آلاف الدونمات منذ فترات الاحتلال الأولى، ففي العام 1949 جاءت اتفاقية «رودس» لتحرم المدينة من آلاف الدونمات الزراعية غربًا وشمالاً وجنوبًا، ولم يتبقَّ لقلقيلية إلا بعض عشرات من الدونمات السهلية والأراضي الجبلية الجرداء من جهة الشرق.

شملت الممارسات الإسرائيلية الخاصة أيضًا؛ مصادرة نحو 80% من جملة مساحة أراضي المحافظة، وذلك لإقامة المستوطنات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية بالإضافة إلى خدمة الجدار الفاصل.

ونظرًا لضيق الخاصرة الإسرائيلية عند منطقة قلقيلية -لا تتجاوز المسافة بين مدينة قلقيلية وساحل البحر المتوسط 14كم- يمتاز التزاحم الاستيطاني في المنطقة بالكثافة العالية حول الخط الأخضر، فأحيطت قلقيلية بعدد من المستوطنات؛ منها 12 مستوطنة على أراضي المحافظة.

كذلك أقيم حزام مستوطنات النجوم السبعة أو «كوخاف يائير» كما يسمى؛ على الخط الأخضر من الناحية الشمالية لقلقيلية. ومستوطنة «متان» المجاورة لقرية حبلة مقامة على الناحية الشرقية للخط الأخضر (أراضي 1967)، ويبعد أقرب بيت فيها من بيوت حبلة 5م فقط. وفي جنوب قلقيلية على أراضي 1967 المتاخمة للخط الأخضر أقيمت مستوطنة «ألفيه منشّه» الممتدة بشكل متسارع من الجنوب إلى الشمال، ومستوطنة «تسوفيم» شرق قلقيلية، حيث يشكل سكان هذه المستوطنات أعلى كثافة سكانية، فتصل نسبتهم إلى 25% من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما تشهد هذه المستوطنات أعمالاً توسعية مصاحبة لأعمال البناء على حساب أراضي المدينة وقراها.

في بداية العام 1991 قامت إسرائيل بخطوة لم يسبق لها مثيل على مقطع الخط الأخضر مقابل محافظة قلقيلية، فقد قامت بتوسيع هذا الخط 100م نحو الشرق ووضعت جدرًا إسمنتية وأنشأت مساحة فارغة (**puffer zone**)[5] من أراضي 1967. وهذا

5 توضيح للمصطلح من الباحث.

التوسع تسبب في مصادرة مئات الدونمات الزراعية المزروعة بأشجار البرتقال المعمرة، وأتلف الأنابيب البلاستيكية وأنابيب المجاري التابعة للبلدية.

إن البداية الفعلية لإقامة جدار الفصل العنصري في منطقة قلقيلية كانت في العام 1996، بعد أن أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارًا بمصادرة أكثر من 100 دونم في الجهة الغربية للمدينة من أجل إقامة طريق أمني على طول الخط الأخضر وتحت حمايتها عن طريق أحزمة معدنية على طوله وبعرض 79م.

وفي بداية العام 2002 صدر قرار بشق طريق أمني شمال المدينة، وفي نفس الوقت أقيم سور إسمنتي في شرق المدينة (جدار الفصل العنصري) والذي تسبب في مصادرة آلاف الدونمات والأراضي الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين في محافظة قلقيلية.٦

تأثيرات الاحتلال وجدار الفصل على محافظة قلقيلية:

حسب تقسيم اتفاقية «أوسلو» فإن مدينة قلقيلية هي المدينة الوحيدة في الضفة الغربية التي تنحصر أراضيها في مناطق (A) السيادية ومناطق (C) ذات الصلاحية الإسرائيلية الكاملة ولا تمتلك شيئًا من مناطق (B) ذات الصلاحية المشتركة وواسعة المساحة نسبيًا. ومع إنشاء الجدار فإن ذلك أدى إلى صعوبة العيش أو الاستثمار في المدينة بسبب القلق الأمني المتزايد الناشئ عن انحسار نفوذ السلطة الوطنية، خاصة وأن المدينة لا يتوفر لها إلا مدخل واحد عرضه 8 أمتار.

تضم المدينة حوالي 1000 عائلة ممن لهم أقارب داخل الخط الأخضر، فقد تشظت هذه العائلات وانقسمت في موقعين أو أكثر، ومن أهل المدينة من هجرها بحثًا عن رزقه في مدن أو قرى أخرى، ومنهم من انتقل بمنشآته الاقتصادية إلى مناطق أخرى، وبناء على إحصائيات الغرفة التجارية الصناعية فقد أغلقت أكثر من 600 محل تجاري ومنشأة اقتصادية أبوابها داخل مدينة قلقيلية (وهذا يعني 4000 نسمة)، وقد تأثر الاقتصاد الوطني في المدينة بنسبة 80% عن ما قبل إقامة جدار الفصل العنصري، وحسب وزارة الاقتصاد فهناك العديد من الصناعات التي أغلقت أبوابها وتعطلت حتى وصل العدد إلى 30 منشأة صناعية من أصل 80.

يمر الجدار من أراضي 18 قرية وتجمعًا سكانيًا في محافظة قلقيلية، أي أكثر من نصف القرى التابعة للمحافظة وهي: (قلقيلية، عزون، حبلة، رأس عطية، واد الرشا، الضبعة، عزبة جلعود، عزبة سلمان، عزون عتمة، بيت أمين، كفر ثلث، سنيريا، جيوس، فلامية، عرب الرماضين الجنوبي والشمالي، رأس طيرة، النبي الياس)، وفي بعض القرى يمر ملاصقًا لبيوتها مثل: (عزبة سلمان، جيوس، حبلة، عزون عتمة، النبي الياس، بيت أمين)، مما يعني الحد من توسعها الهيكلي مستقبلاً.

هذا الواقع ساهم في التأثير سلبًا على مدينة قلقيلية، وأدى إلى إشكالات وتأثيرات على مجمل السكان وخلق المزيد من المعاناة المرتبطة بالجانب السياسي بسبب الاحتلال ومخططاته، وما يحدثه من إحاطة كاملة للمدينة بجدار الفصل العنصري حيث لا يوجد للمدينة سوى مدخل واحد عرضه 8 أمتار ونفق جنوب المدينة، بالإضافة إلى ما أحدثه من تأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان المدينة.[٧]

6 قلقيلية .. المحافظة الأسيرة، من إصدارات جمعية منتدى المثقفين الحيرية 2012.
7 قلقيلية .. المحافظة الأسيرة، من إصدارات جمعية منتدى المثقفين الحيرية 2012.

ثانيًا: تحليل الواقع الاجتماعي

عدد السكان المقّدر في محافظة قلقيلية بلغ 100,012 نسمة في منتصف العام 2011 ، ويشكل سكان قلقيلية ما نسبته 3.9% من إجمالي سكان الضفة الغربية ، منهم 51,306 من الذكور ، و48,706 من الإناث ، هذا وقد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته 46.3 % من إجمالي عدد سكان المحافظة مقارنة مع العام 1997.

وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة قلقيلية 47% من مجموع سكان المحافظة نهاية عام 2007 ، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية 27.4% من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية في العام 2007. وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام 2011 ، في محافظة قلقيلية 602 فرد /كم٨,٢

وتعود نسبة اللاجئين الكبيرة في محافظة قلقيلية ، إلى كون معظم ساكني مدينة قلقيلية من اللاجئين، حيث أن جزءًا منهم فقدوا بيوتهم وأراضيهم إبّان النكبة عام 1948 ، ولجؤوا إلى مدينة قلقيلية ولم يسكنوا في مخيمات كباقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وانصهروا في نسيج قلقيلية الاجتماعي، والسبب الآخر أن باقي سكان قلقيلية فقدوا أراضيهم في النكبة، والتي كانت تمتد لساحل المتوسط، ولم يفقدوا بيوتهم في قلقيلية، فحصلوا على بطاقات لجوء خاصة من الأونروا UNRWA، كخطوط أمامية.

شكل رقم (1)

(نسب مقارنة للاجئين في الضفة الغربية ومحافظة قلقيلية)

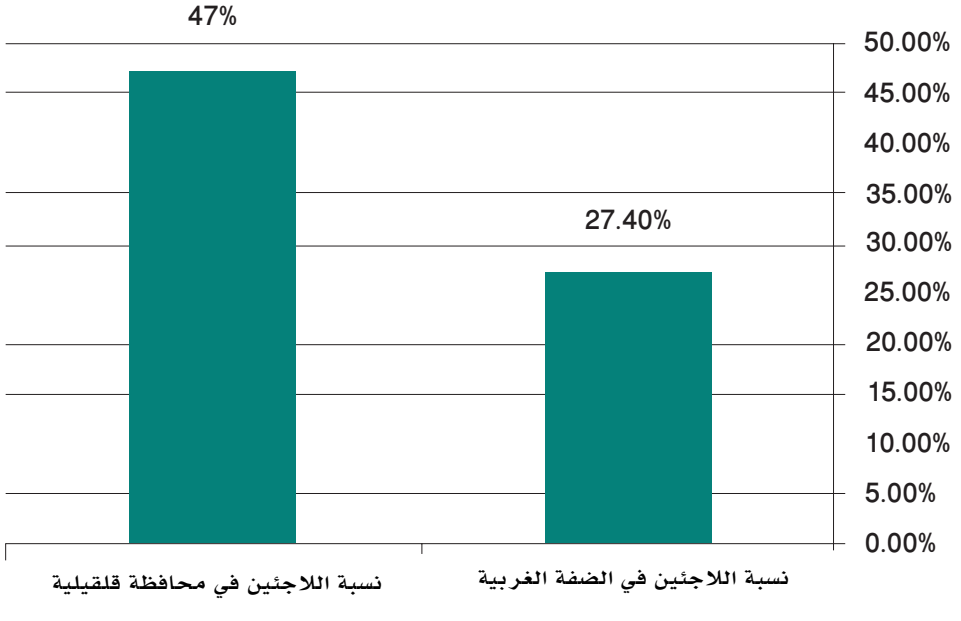

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 . كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3)- رام الله - فلسطين، ص (35)

شكل رقم (2)

عدد السكان (1997-2011)[9]

عدد السكان المقدر في محافظة قلقيلية العام 1997، 2007-2011

Estimated number of Population in Qalqiliya Galqiliya Governorate at Mid-Year, 1997,2007-2011

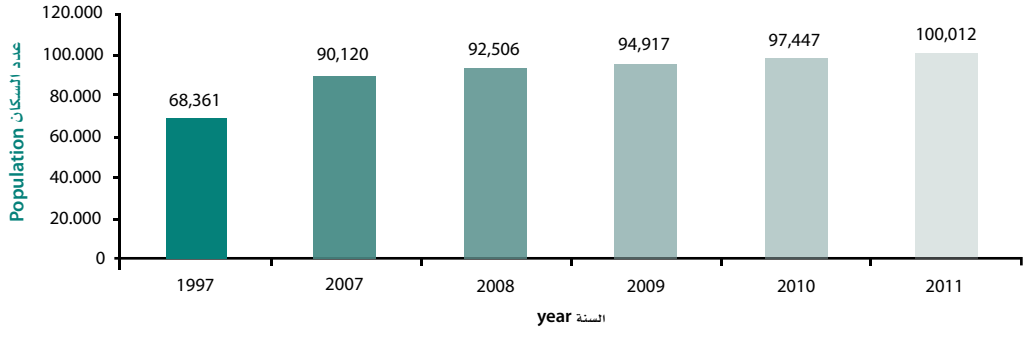

وبناءً على معدَّل النمو السكاني في الضفة الغربية والبالغ (2,8%)، قُدرت أعداد السكان المتوقّعة في المحافظة للسنوات (2014 و2018 و2022 و2026)، فقد بلغت هذه التقديرات: 108,650 نسمة، و121,360 نسمة، و 135,511 نسمة، و 159,931 نسمة على التوالي.[10]

شكل رقم (3)

أعداد السكان المتوقعة في محافظة قلقيلية 2014-2026

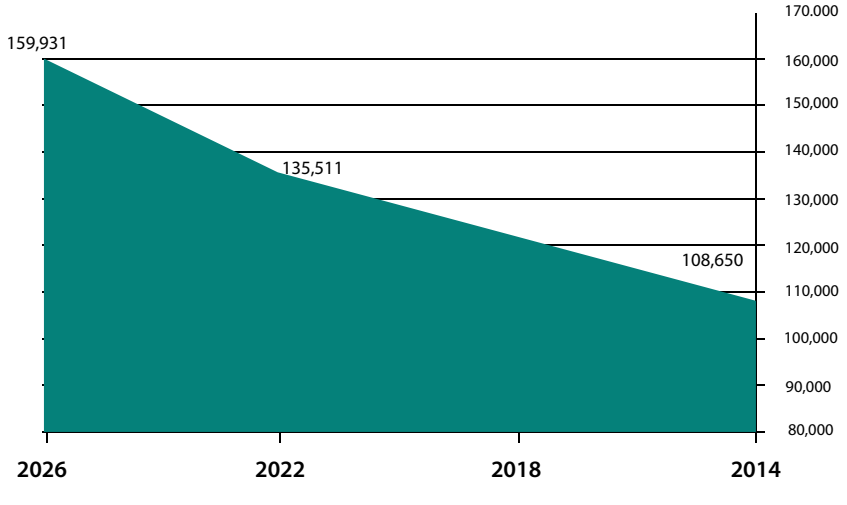

وبلغ العمر الوسيط للزواج الأول للذكور في المحافظة 26,2 سنة، وللإناث 20,0 سنة.

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (35)

10 تقدير رياضي من الباحث، بناءً على معدَل النمو السكاني في الضفة الغربية.

خريطة توزيع السكان في محافظة قلقيلية[11]

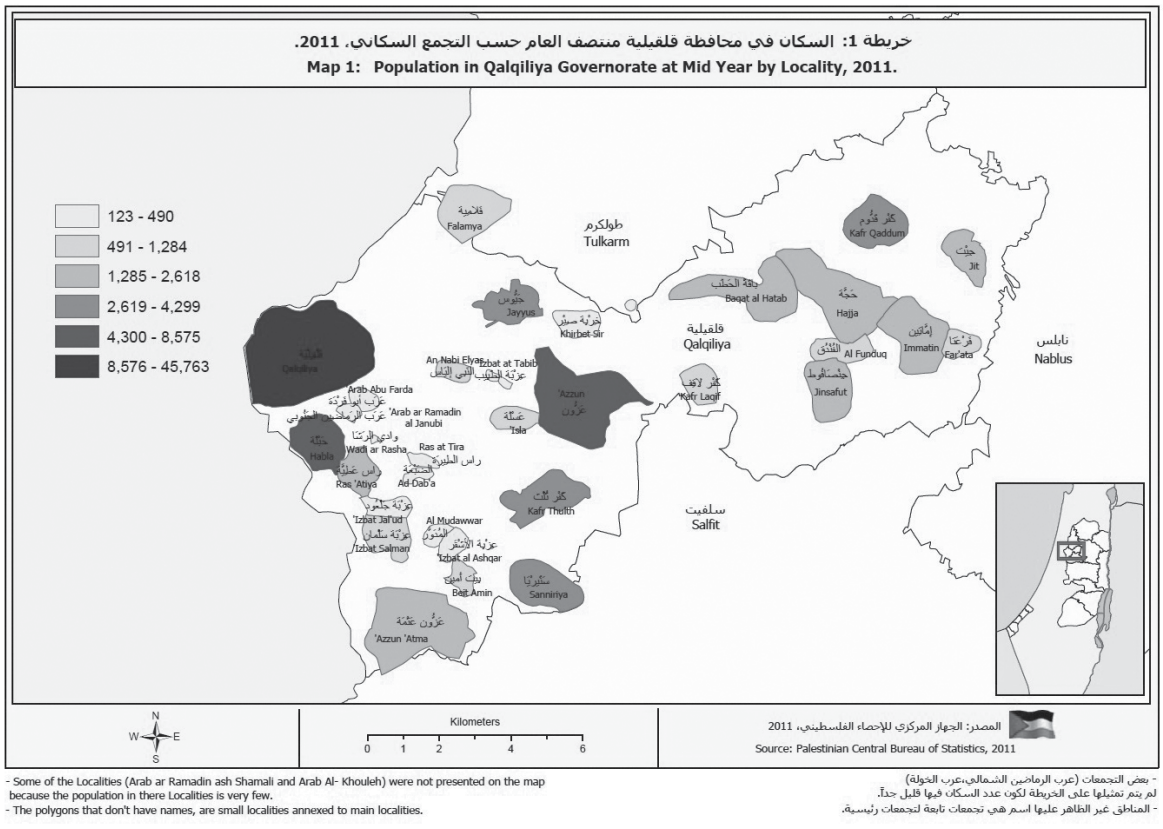

التعليم والصحة

يبلغ عدد طلبة المدارس الحكومية في مدارس محافظة قلقيلية في العام 2013-2014، (24,865) طالبًا وطالبة، ويبلغ عدد طلبة المدارس التابعة لوكالة الغوث والخاصة محافظة قلقيلية في العام 2013-2014، (2,068) طالبًا وطالبة.

وبلغ عدد المدارس الحكومية 76 مدرسة، موزعة على كافة أرجاء المحافظة، بالإضافة إلى 3 مدارس تابعة للوكالة، ومدرستين شرعيتين، ومدرسة صناعية واحدة، إضافة إلى 7 مدارس خاصة.

وبلغ عدد الطلاب الذكور في مدارس محافظة قلقيلية (13,585) طالبًا.

وبلغ عدد الطالبات الإناث في مدارس محافظة قلقيلية (13,915) طالبة.[12]

وتوجد في محافظة قلقيلية (49) روضة أطفال توفر التعليم التمهيدي للأطفال، وتستوعب (244) معلمة ومشرفة، تبعًا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم، إلا أن هؤلاء العاملات يعانين من مشكلة الراتب، حيث لا يخضع في معظم الحالات إلى الحد الأدنى من الأجور، ونظرًا لتوفر البدائل بكثرة تستغل حاجة العاملات بعدم الالتزام بالحد الأدنى من الأجور من قبل

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (39)
12 إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي - مديرية التربية والتعليم قلقيلية، 2014.

أصحاب رياض الأطفال.

وتبعًا لإحصائيات مديرية التربية والتعليم في قلقيلية عام 2012، فإن عدد العاملات في قطاع التربية والتعليم بلغ (989) أنثى، مقابل (854) ذكرًا عاملاً في قطاع التربية والتعليم، والإزاحة العدية لصالح الإناث.[13]

شكل رقم (4)

(توزيع المدارس في محافظة قلقيلية تبعًا لجهة الإشراف)

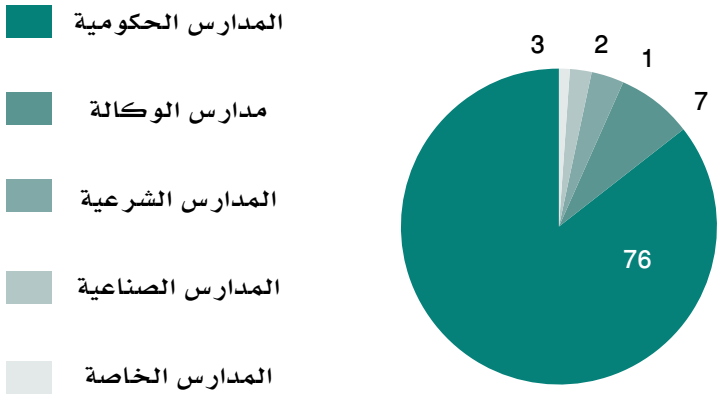

أما بالنسبة للتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي (بكالوريوس فأعلى) عام ٢٠١٠م 9.6%، أما بالنسبة للأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت 12.9%، وأظهرت هذه البيانات أن هناك تمايزًا بين الذكور والإناث في التحصيل العلمي، **حيث أن نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي قد بلغت ١٠.٤%، وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى 8.7% فقط.** وقد بلغت **نسبة الأمية 5.9% بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حيث تتوزع بواقع 2.1% للذكور، و10.2% لدى الإناث.**[14]

يوجد في مدينة قلقيلية فرع لجامعة القدس المفتوحة، والتي تقدم العديد من البرامج الأكاديمية في درجة البكالوريوس، وقد افتتح هذا الفرع عام 1997م، ووصل عدد طلابه عام 2010م إلى أكثر من 2800 طالب وطالبة، كما يوجد في قلقيلية كلية جامعية وهي كلية الدعوة وأصول الدين وتمنح شهادة البكالوريوس في العلوم الإسلامية، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الخيرية التي تعنى بالتعليم.[15]

أما في مجال الصحة؛ فيبلغ عدد المستشفيات في محافظة قلقيلية في العام 2012، 3 مستشفيات، منها مستشفى حكومي واحد، ومنها مستشفى تابع لوكالة الغوث، والثالث خاص. وبلغ عدد الأسرّة 136 سريرًا، بمعدل 1.4 أسرّة لكل 1000 شخص، أما فيما يتعلق بمراكز الرعاية الصحية الأوليّة فقد أظهرت بيانات عام 2010، بأن الحكومة تشرف على 17 عيادة ومركزًا صحيًا تتوزع في المحافظة، و 14 أخرى تشرف عليها جهات غير حكومية، و3 مراكز تشرف عليها وكالة الغوث.[16]

وتقدم هذه المستشفيات خدمات كاملة فيما يتعلق بالولادة والأمومة، وعلى مستوى جيد من الأداء والتجهيزات.

13 نشرة صادرة عن مديرية التربية والتعليم في قلقيلية، 2012.
14 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (45)
15 موقع محافظة قلقيلية http://www.qalqilia.org.ps، تاريخ الولوج 12/2/2014.
16 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (37)

ملاحظة: أغلق المستشفى الخاص، وبقي في المحافظة فقط مستشفيان.

شكل رقم (5)

توزيع العيادات والمراكز الصحية حسب الجهة المشرفة

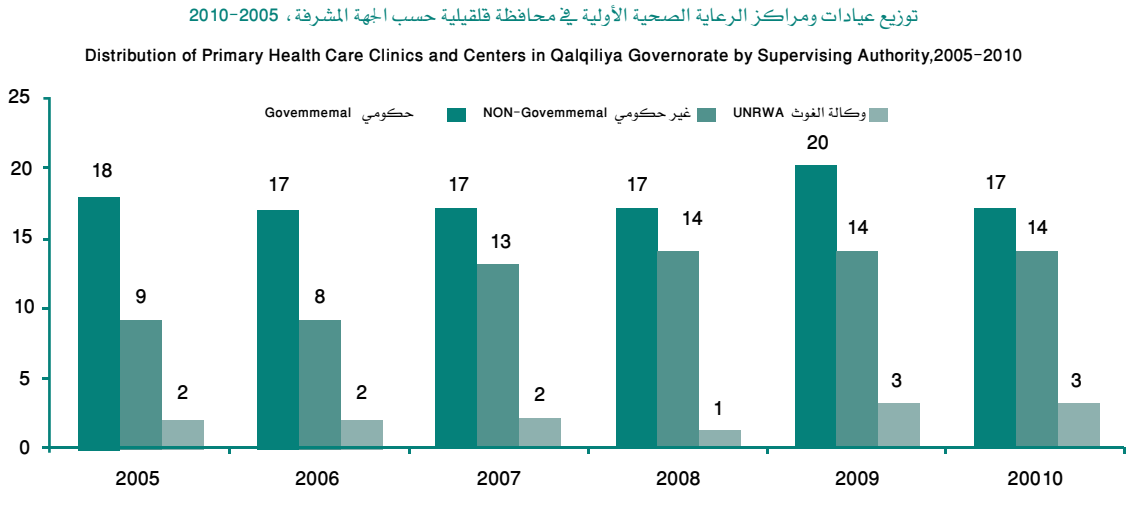

الخدمات العامة:

مصدر المياه: تتوزع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية حسب مصدر المياه الرئيسي بواقع 23 تجمعًا من مصدر إسرائيلي (ميكوروت) أو الهيئة المحلية، و6 تجمعات من هيئة محلية أخرى، وتجمع واحد من مصادر أخرى، و4 تجمعات بلا شبكة مياه وذلك خلال العام 2010.

أما بالنسبة لمصدر الكهرباء، فهناك 27 تجمعًا يحصلون على الكهرباء من شركة الكهرباء القطرية، أو الهيئة المحلية، و3 تجمعات من هيئة محلية أخرى و 4 تجمعات بلا شبكة كهرباء وذلك للعام 2010.

إدارة النفايات الصلبة: تتوزع التجمعات في محافظة قلقيلية حسب الجهة المشرفة على جمع النفايات في العام 2010؛ بواقع 28 تجمعًا تقوم السلطات المحلية بجمع النفايات منها، و3 تجمعات لم تحدد الجهة المشرفة على جمع النفايات منها، في حين أن 3 تجمعات تفتقد لهذه الخدمة، وفيما يتعلق بدورية جمع النفايات فقد تبين أن 4 تجمعات تجمع النفايات بشكل يومي، و27 تجمعًا أكثر من مرة في الأسبوع، وأن 29 تجمعًا من هذه التجمعات اقتنت سيارة نفايات خاصة، وتجمعين اثنين استخدما وسيلة أخرى. وهناك دورية منتظمة لجمع النفايات.

التخلص من المياه العادمة: تتوزع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية حسب طريقة التخلص من المياه العادمة؛ بواقع 5 تجمعات بواسطة شبكة الصرف الصحي، و 32 تجمعًا بواسطة حفر امتصاصية أو صماء، وتجمعين اثنين تستخدم طرق تخلص أخرى وذلك خلال العام 2010.[17]

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (53)

تحليل الواقع الاقتصادي

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة قلقيلية 3,847 منشأة في العام 2009، في حين بلغ عدد العاملين في تلك المنشآت 8,697 عاملاً، منهم 6,716 ذكرًا، و1,981 أنثى. يتركز عدد المنشآت في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات، بواقع 1,938 منشأة، يعمل فيها 3,362 عاملاً، في حين كان عدد المنشآت العاملة في القطاع الزراعي 578 منشأة، يعمل فيها 1,022 عاملاً.

وتشير النتائج إلى أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة 575 منشأة يعمل فيها 2,544 عاملاً، في حين بلغ عدد المنشآت العاملة في الأنشطة الخدمية 267 منشأة، يعمل فيها 432 عاملاً.

النقل: بلغ عدد السيارات المرخصة في محافظة قلقيلية 3,925 مركبة في العام 2010، وشكلت 3.2% من إجمالي عدد المركبات المرخصة في الضفة الغربية.

شكلت السيارات الخاصة 68.1% من إجمالي السيارات في المحافظة، يليها شاحنات وسيارات تجارية بنسبة 22.8%، ويليها سيارات الأجرة (تكسي) بنسبة 5.7%، بينما باقي المركبات شكلت 3.4% من مجموع المركبات. من ناحية أخرى بلغ عدد السيارات المسجلة لأول مرة 543 مركبة، أي ما يعادل 2.7% من إجمالي المركبات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية.

والمواصلات بشكل عام متوفرة وآمنة داخل المحافظة وبين المحافظة والمحافظات الأخرى ومتاحة للنساء أيضًا، وفي متناول كافة الشرائح المجتمعية.

القوى العاملة:

أشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة قلقيلية (للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بلغت 42.5% من إجمالي القوى البشرية في محافظة قلقيلية للعام 2010. وتعتبر مشاركة النساء متدنية في القوى العاملة مقارنة مع الرجال، حيث وصلت الى 14.9% مقابل 67.2% للرجال، وقد وصلت نسبة العاملين في محافظة قلقيلية من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى 80.2%، منهم7.1% عمالة محدودة.

كما تشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في محافظة قلقيلية من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت 19.8%، ووصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى 25.8% مقابل 18.6% للرجال.[18]

أما بالنسبة للعمل داخل الخط الأخضر؛ فـفي مقابلة مع عبد الكريم مرداوي مدير التشغيل في وزارة العمل، أشار إلى أن عدد العاملين المنظمين من محافظة قلقيلية (2400)، منهم (105) فقط من الإناث، يشكّلن ما نسبته 4.3% من مجمل العاملين داخل الخط الأخضر.[19]

وتواجه الإناث العاملات داخل الخط الأخضر من محافظة قلقيلية غير المنّظمات، واللاتي يعملنّ من خلال تصاريح جدار أو بحث عن عمل، ؛ مشكلة تتمثل في إهدار حقوقهن واستغلالهن ماديًا من قبل أرباب العمل.

18 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ . كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (42)

19 مقابلة حصرية مع السيد عبد الكريم مرداوي مدير التشغيل في وزارة العمل ، بتاريخ 3/4/2014. قلقيلية.

شكل رقم (6)

توزيع الأفراد حسب مركبات القوى العاملة

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة قلقيلية حسب مركبات القوى العاملة، 2010

Percentage Distribution of Population (15 Years and Above) in Qalqiliya Governorate by labor Components,2010

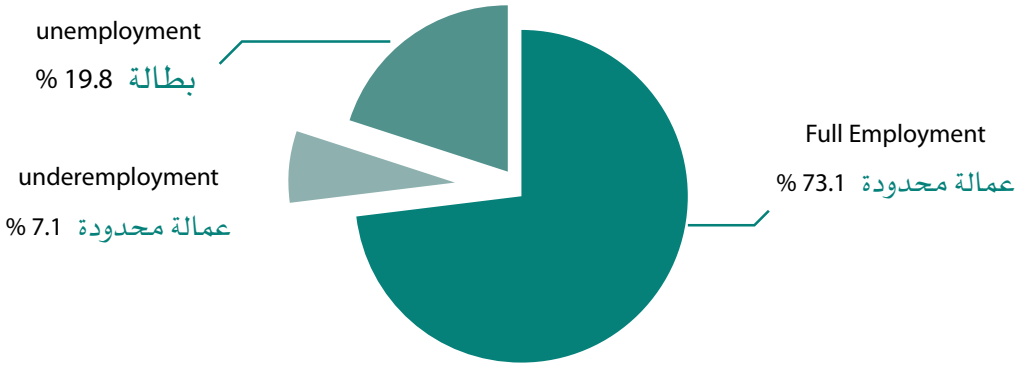

الفقر:

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد في محافظة قلقيلية 22.4% و24.7% للأعوام 2009 و2010 على التوالي، في حين بلغت بين الأفراد في الضفة الغربية 19.4% و18.3% للأعوام 2009 و2010 على التوالي.[20]

خارطة الفقر في محافظة قلقيلية[21]

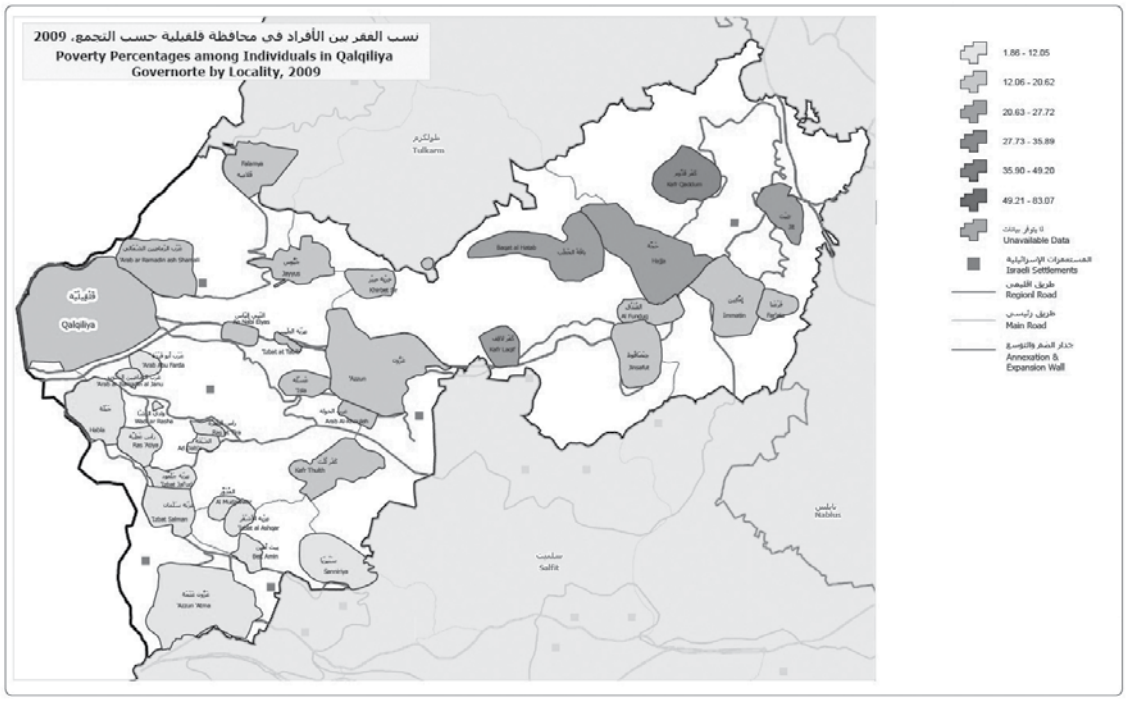

20 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (42)

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 أطلس الفقر في فلسطين - رام الله - فلسطين، ص (45)

ويظهر الجدول المرفق إحصائيات عن المساعدات الاجتماعية في محافظة قلقيلية في العام2013.[22]

الرقم	بند المساعدة	عدد المستفيدين	القيمة النقدية/بالشيكل
1	التحويلات النقدية	3745 أسرة	13,472,289
2	الأمن الغذائي - طرود غذائية	5583	2.099,781
3	التأمين الصحي	3854 بطاقة	1.849.920
4	المساعدات الطارئة	11 مساعدة	13.000
5	الإعفاءات المدرسية	3448 إعفاء	91.880

وفي العام 2013، قدمت العديد من المساعدات في القطاع الاجتماعي من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية مثل:

التمكين الاقتصادي، ويشتمل على البرامج التالية:

1. تمكين الأسر المحرومة deep / منفذ (10)، وطور التنفيذ (10)، وبالانتظار (16)
2. صندوق إقراض المعاقين / منفذ (9) وقيد المتابعة (10).
3. برنامج التدريب والتأهيل المهني.

رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشتمل على البرامج التالية:

1. المخصصات الاجتماعية؛ (2930) نفرًا.
2. الإعفاء الجمركي؛ منفذ (18) ، وبالانتظار (26).
3. الأدوات المساندة /كراسي متحركة (5)، وأطراف صناعية (1)، و(30) شريحة جوال.
4. مواءمة البيئة المحيطة.
5. ترميم وتأهيل مساكن، منفذ من خلال مجلس الإسكان (15).
6. المراكز الاجتماعية.

كبار السن، ويشتمل على البرامج التالية:

1. المخصصات الاجتماعية: (500) ملف.
2. الأدوات المساعدة: طرف صناعي واحد.
3. الإيواء: يوم طبي واحد، و(75) ترميمًا، (3) تفريغات نفسية، و(15) احتفالاً بالمسنين، و(50) هدية.

تأهيل ورعاية الأحداث، ويشتمل على البرامج التالية:

4. رقابة السلوك: (187) تقريرًا للمحاكم، و(2) تأهيل أحداث بمهن.
5. كفالة الأيتام: منفذ (47) يتيمًا بقيمة ($27.865) ، و(310) بالانتظار.

22 إحصائيات مديرية الشؤون الاجتماعية - مديرية قلقيلية 2014

6. مكافحة المخدرات.

7. البرامج والأنشطة: (60) نشاط إرشاد وتوجيه، و (6) جولات تفقد لصالات البلياردو ومقاهي الإنترنت.

8. المراكز الاجتماعية: التحق بها (40)، وتخرج منها (25).

حماية ورعاية الأطفال الذين يتعرضون للإساءة، وتشتمل على البرامج التالية:

1. شبكات حماية الطفولة: تأسيس شبكة حماية الطفولة من فريق (22) مؤسسة.

2. مراكز حماية الطفولة: حماية ومتابعة (22) طفلاً، وعمالة أطفال (3)، وجولات تفتيشية ومتابعة (15).

3. الحضانات: مرخص ومتابعة (9)، تحت الترخيص (1).

4. الإشراف على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المرأة: وتشتمل على البرامج التالية :

1. حماية ورعاية وتأهيل المراكز: حماية (7) نساء، ورعاية وإرشاد (20).

2. الإشراف المهني والإداري.[23]

جدول يوضح نسب الفقر في محافظة قلقيلية (أطلس الفقر)[24]

رقم	التجمع السكاني	عدد السكان المقدّر	معدل الفقر	عدد الأفراد تحت خط الفقر	نسبة المعالين	نسبة أرباب الأسر ولا يعملون
1	فلامية	614	12.5	77	42.6	8.11
2	كفر قدوم	2824	32.8	925	46.30	5.04
3	جيت	2133	23.5	501	42.19	4.38
4	باقة الحطب	1596	23.9	381	43.98	5.21
5	حجة	2086	23.5	491	41.11	8.20
6	جيوس	2810	12.5	352	41.3	5.37
7	خربة صير	434	12.5	54	42.06	13.48
8	عرب الرماضين/ش	79	16.3	13	36.12	0
9	فرعتا	623	16.4	102	43.43	13.27
10	إماتين	2319	16.4	381	46.37	10.24
11	الفندق	734	18.3	134	40.88	5.52
12	قلقيلية	40530	16.3	6610	39.93	6.29
13	النبي الياس	1137	17.9	203	40.52	4.29
14	كفر لاقف	831	23.9	198	46.33	3.95
15	عرب أبو فردة	112	6.5	7	42.34	8.70

23 من إصدارات وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية قلقيلية 2014 .

24 من إصدارات وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013، مديرية قلقيلية .

رقم	التجمع السكاني	عدد السكان المقدّر	معدل الفقر	عدد الأفراد تحت خط الفقر	نسبة المعالين	نسبة أرباب الأسر ولا يعملون
16	عزبة الطبيب	225	17.9	40	42.11	2.56
17	جينصافوط	2058	18.3	377	43.43	8.21
18	عزون	7594	16.6	1260	43.74	8.81
19	عرب الرماضين/ج	215	6.5	14	42.34	0
20	عسلة	831	17.9	149	42.39	12.78
21	عرب الرزازة - خولة	25	15	4	41.35	0
22	وادي الرشا	151	4.7	7	42.36	18.18
23	حبلة	5841	6.5	382	42.42	5.72
24	رأس طيره	383	4.7	18	42.36	8.77
25	رأس عطية	1478	4.7	69	41.38	4.21
26	الضبعة	325	4.7	15	42.36	1.82
27	كفر ثلث	3807	15	571	41.81	4.14
28	عزبة جلعود	109	4.7	5	42.36	0
29	المدور	263	8.8	23	43.10	0
30	عزبة سلمان	701	8.8	61	43.10	5.56
31	عزبة الأشقر	306	8.8	27	43.10	2.04
32	بيت أمين	981	8.8	86	41.24	4.29
33	سنيريا	2699	10.9	295	42.22	2.81
34	عزون عتمة	1720	9.7	166	41.69	2.99

التجارة:

من حيث التركيب الهيكلي للسلع؛ شكلت واردات محافظة قلقيلية من الوقود المعدني وما يتصل به النسبة الأكبر إذ بلغت 48.4% من مجمل واردات المحافظة، بينما بلغت قيمة الواردات من الأغذية والحيوانات الحية حوالي 13.3% من مجمل واردات المحافظة، وبلغت بقية السلع الأخرى ما تبقى من النسب المئوية.

في حين كانت أهم صادرات محافظة قلقيلية؛ سلعًا مصنوعة ومصنفة أساسًا حسب المادة، حيث بلغت 44.2% من مجمل صادرات المحافظة، بينما بلغت قيمة الصادرات من المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود حوالي 17.9% من مجمل صادرات المحافظة.

الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري لمحافظة قلقيلية عجزًا بقيمة 59.9 مليون دولار خلال العام 200 9.[25]

25 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين، ص (55)

الفصل الثالث

أولويات التدخل من خلال تحليل واقع المحافظة

أولاً: أولويات التدخل في مركز المحافظة «مدينة قلقيلية» نموذجًا

- التخطيط والتنظيم

بلغت مساحة الأراضي في قلقيلية 9,800 دونم، منها 5,500 دونم أراضي زراعية، وتصل مساحة الأراضي السكنية المبنية 2,500 دونم، بينما تبلغ مساحة المخطط الهيكلي 4,251 دونمًا، وتتوزع أراضي قلقيلية بين المناطق السهلية والتي تشكل حوالي 56%، والمناطق الهضبية والتي تشكل حوالي 44% من مجمل مساحة أراضي المدينة.

وتعاني مدينة قلقيلية من مصادرة مساحات واسعة من أراضيها، بالإضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي يحيط بالمدينة ويعزل الكثير من الأراضي الزراعية عن أصحابها، ويعيق التوسع المستقبلي للمدينة وإمكانية امتدادها وتواصلها جنوبًا باتجاه حبلة والقرى والتجمعات المجاورة، وشرقًا باتجاه عزون، وشمالاً باتجاه جيوس.

تقوم بلدية قلقيلية بتطوير المدينة وتعميرها في مجالات التخطيط والتنظيم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع ذات طابع ثقافي واجتماعي، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ويوجد في المدينة مركز للشرطة ومركز للدفاع المدني، كما يوجد بعض المرافق العامة مثل: حديقة عامة، ومكتب بريد، وغرفة تجارية، ومكتب داخلية، ومحكمة شرعية، ومحكمة بداية ومحكمة صلح، وحسبة، ومسلخ، والعديد من الدوائر الحكومية الأخرى.

وكون مدينة قلقيلية هي مركز المحافظة، فإنها تحظى بتمثيل لجميع المؤسسات السيادية والحكومية التي تقدم خدماتها المتنوعة لمواطني المحافظة وزائريها، بالإضافة إلى مؤسسات أهلية وأجنبية تعنى بشؤون المواطنين.

وفيما يلي أهم القضايا التنموية في محور التخطيط والتنظيم:

1. محدودية الأرض اللازمة للتخطيط والتنمية.
2. ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة.
3. عدم ملاءمة قوانين وأنظمة البناء والتنظيم والتخطيط.
4. عدم وجود مخطط هيكلي حديث ومصادق وملائم.
5. عدم وجود قاعدة بيانات حديثة وشاملة.[26]

وتعاني المدينة من نقص في الحدائق والملاعب والأماكن العامة الملائمة للأطفال.

ومن جهة أخرى، يوجد في قلقيلية العديد من المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالمرأة والطفل، ويبلغ عددها (14) مؤسسة وجمعية، ولكنها غير فاعلة جميعها، منها جمعية المبادرة النسوية وجمعية المرابطات الخيرية. كما يوجد العديد من النوادي الرياضية؛ مثل نادي الجزيرة ونادي الأهلي ونادي الاتحاد ونادي إسلامي قلقيلية، وعدد من الجمعيات الخيرية والتعاونية خاصة الزراعية منها، وفروع لنقابات واتحادات متنوعة، كما يوجد في المدينة مكتبة بلدية عامة ومتنزّه تابع للبلدية.

26 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص (16)

وفيما يلي أهم القضايا التي حددت في محور المرأة والطفل والشباب:

1. ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل.
2. قلة وجود تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة في البنية التحتية.
3. ضعف الاهتمام والرعاية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
4. قلة فرص العمل للشباب وارتفاع نسبة البطالة.[27]

وكذلك الافتقار إلى مرافق خاصة بالمرأة والطفل في المدينة.

ويعود ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل إلى عاملين:

1. الثقافة المجتمعية؛ والتي لا تزال لا تحبذ عمل المرأة إلا في مجالات محددة كالتعليم.
2. عدم توفر فرص عمل متكافئة للإناث، والاستغلال المادي للإناث العاملات في بند الأجور والمكافآت من قبل أرباب العمل.

- الاقتصاد المحلي

تتوزع مصادر الدخل في مدينة قلقيلية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية: (عمل وتجارة وصناعة وزراعة ووظائف حكومية)، حيث يشكل قطاع الوظائف الحكومية والخدمات مصدرًا رئيسًا للدخل في المدينة ويحتل حوالي 45% من مصادر الدخل، فيما يشكل قطاع الزراعة والتجارة والصناعة والعمل في إسرائيل نسبة 25% و 15% و10% و5% على التوالي

ولا تزيد نسبة الإناث العاملات داخل إسرائيل عن (5%) من مجموع عدد العاملين في داخل إسرائيل.

وتلعب الزراعة دورًا رائدًا في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وتساهم في خلق تنمية اقتصادية اجتماعية، من خلال رفع الناتج المحلي وخلق فرص عمل، إضافة إلى أثرها على النشاطات الأخرى غير الزراعية مثل الصناعة التحويلية وتجارة السلع والخدمات.

وتعتبر قلقيلية (محافظة ومدينة) من أهم مناطق فلسطين الزراعية رغم محدودية الأراضي لما تتمتع به من مزايا وقدرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة مما ساهم في إنتاج فواكه شبه استوائية مثل الأفوجادو والقشطة والمانجا، إضافة إلى التميز في إنتاج وتنمية الأشتال.

وكذلك تعتبر إنتاجية الأرض في المنطقة عالية بالمقارنة مع باقي أراضي الضفة الغربية؛ فهي تشكل 22% من العائد الزراعي الإجمالي في الضفة الغربية، بواقع 7000 طن/كم^2 للأراضي المروية و350 طن/كم^2 للأراضي البعلية.

تقوم الزراعة في مدينة قلقيلية على الاستهلاك المحلي لفلسطين. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 5,500 دونم، وتتوفر الخبرات الزراعية من خبراء ومزارعين ومهندسين زراعيين، بالإضافة إلى التربة الخصبة والمناخ المساعد وكثرة المياه الزراعية واستخدام الطرق العصرية في الري والزراعة، حيث يوجد في مدينة قلقيلية 40 بئر مياه زراعية، وتعتبر مدينة قلقيلية مدينة ساحلية وبالتالي فهي بيئة مناسبة للزراعة وخاصة زراعة الحمضيات الجيدة والزيتون والخضار والحبوب والمشاتل وغيرها من المزروعات وخاصة الجوافة. ولمزايا الموقع الجغرافي والبيئي للمدينة فإن فرص نجاح الاستثمار في الاستزراع السمكي عالية.

27 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027. 2011، ص (18)

يوجد في مدينة قلقيلية مجموعة من المنشآت الصناعية والتجارية، حيث يوجد 315 منشأة للصناعات التحويلية و286 منشأة تجارية، إلا أن قلقيلية تعاني من ضعف التنظيم التجاري وضعف الخدمات البنكية في مجال تطوير الاستثمارات والأعمال.

ولا يوجد في مدينة قلقيلية أية فنادق عدا عن بيت ضيافة، بالرغم من وجود عدد من المرافق السياحية في المدينة؛ كحديقة الحيوانات ومسبحين ومتنزّه خاص، إضافة إلى المتنزّه البلدي ومطاعم، وفي المنطقة عدد من المواقع الأثرية، كمقام النبي شمعون ومقام النبي يامين وخربة حانوتا (وجميعها غرب الخط الأخضر)، ومقام النبي الياس في قرية النبي الياس، والبرك الرومانية في بلدة سنيريا، ويعود سبب عدم وجود فنادق الى عدم رغبة المستثمرين بالاستثمار في منطقة قلقيلية والتي تعاني من وضع سياسي غير مستقر، ما يجعل مخاطر الاستثمار فيها مرتفعة.

وفيما يلي أهم القضايا التي حددت في المحور الاقتصادي:

1. ضعف التنظيم الزراعي.
2. محدودية الأرض الزراعية.
3. عدم وجود منطقة صناعية وحرفية.
4. ضعف الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. ضعف الحركة التجارية.
6. عدم وجود بنية تحتية للخدمات السياحية.
7. ضعف الدعم الحكومي للقطاع السياحي.[28]

- البنية التحتية والخدمات العامة

يربط مدينة قلقيلية بالمدن والقرى المحيطة 5 طرق رئيسية معبدة، وهي الطريق التي تصلها بمدينتي نابلس وطولكرم شرقًا، وطريق يصلها بمدن الطيرة والطيبة (من أراضي 48) شمالاً، وطريق يصلها بمدينة كفر سابا (من أراضي 48) غربًا، و طريق يصلها بمدينة جلجولية (من أراضي 48) جنوبًا (وهذه الطرق الثلاثة مغلقة بالكامل من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية)، والخامس يصلها بالبلدات والقرى الجنوبية (حبلة وغيرها)، وجميعها معبدة.

ويبلغ طول شبكة الطرق الداخلية المعبدة 75 كم، كما تغطي شبكة نقل وتوزيع المياه جميع المباني السكنية ضمن المخطط الهيكلي، ويبلغ عدد عدادات المياه 8,000 عداد، وتمتلك البلدية 6 آبار، بينما يملك المزارعون 40 بئرًا أخرى.

وتغطي شبكة الكهرباء جميع المباني السكنيّة ضمن المخطط الهيكلي. ويبلغ عدد عدادات الكهرباء 12,000 عداد، وتغطي شبكة الاتصالات الأرضية ما نسبته 80% من المواطنين، وتصل نسبة التغطية لشبكة الهاتف الخلوي إلى حوالي 93%. إلا أن المدينة تعاني من أن نسبة عالية من شبكات المياه والكهرباء بحاجة لصيانة. وترتبط مشاريع تأهيل هذه الشبكات ومصادر المياه بالموافقة الإسرائيلية.

وفيما يلي أهم القضايا التي حددت في محور البنية التحتية والخدمات العامة:

1. ضعف أداء شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.

28 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص (19)

2. عدم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي.
3. النقص في القدرة الكهربائية المتاحة.
4. ضعف البنية التحتية للطرق.
5. ضعف التنظيم المروري.
6. شح المساحات اللازمة للمشاريع.[29]

وتأثير هذه القضايا على الإناث أكثر أثرًا بحكم أن الأنثى تتحمل تبعات العناية بالبيت بشكل أساسي، والتي تزداد مهمتها صعوبة حال استمرار المشاكل في القضايا المذكورة.

- محور البيئة والصحة العامة

تصل نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي إلى 95%، ويتم التخلص من المياه العادمة بواسطة انسيابها في وادٍ يمتد إلى داخل الخط الأخضر، في حين أن الحفر الامتصاصية الصماء والنفاذة لا تزيد عن 1%. وتُجمع النفايات الصلبة في المدينة في حاويات، ومن ثم تنقل في سيارات ضاغطة، ويُتخلص منها في مكبّ خاص بالبلدية من خلال دفنها بطريقة بدائية، ومؤخرًا يجري ترحيل هذه النفايات إلى مكب زهرة الفنجان في محافظة جنين مقابل دفع رسوم الطمر وتكاليف النقل.

وفيما يلي أهم القضايا التي حددت في محور الصحة العامة والبيئة:

1. سوء إدارة النفايات الصلبة.
2. تلوث البيئة
3. ضعف الوعي الصحي والبيئي.[30]

- الأمن والتهديدات

تواجه المدينة مجموعة من التهديدات؛ منها الاستيطان ووجود المصانع الإسرائيلية التي تلوّث البيئة (على مستوى محافظة قلقيلية)، وعدم السيطرة على الطرق، إضافة إلى مخلفات الاحتلال ومياه مجاري المستوطنات وجدار الفصل العنصري، ويوجد في المدينة مخفران للشرطة، ومركز للدفاع المدنّي، ومجموعة من المؤسسات التي تعنى بأمن المدينة، إضافة إلى وجود تعاون جيد بين كافة المؤسسات العاملة في المدينة (الحكومية والخاصة) في مجال الأمن.

وفيما يلي أهم القضايا التي حددت في محور الأمن:

1. إجراءات الاحتلال المعيقة للتنمية.
2. جدار الفصل العنصري.
3. المستوطنات.[31]

29 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص (20)
30 وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص (21)
31 وثيقة الإطار التنموي الإستراتيجي لمدينة قلقيلية 2011-2027، 2011، ص (21)

في حين كانت القضايا التنموية ذات الأولوية في بلدة حبلة والتي تقع إلى الجنوب من قلقيلية على النحو التالي:

1. عدم وجود مركز صحي شامل بدوام 24 ساعة.
2. عدم وجود مصانع متخصصة بالتصنيع الزراعي والتسويق.
3. ضعف البنى التحتية ومرافق المواصلات العامة.
4. نقص في المعدات والأجهزة اللازمة لصيانة شبكة الصرف الصحي.
5. عدم وجود مراكز للطوارئ والدفاع المدني.
6. ضعف البناء المؤسسي في البلدية.[32]

ثانيًا: أولويات التدخل في القطاعات الهامة في محافظة قلقيلية

- أولويات التدخل في قطاع التعليم في محافظة قلقيلية:

في لقاء مع مدير التربية والتعليم في محافظة قلقيلية نوقشت أولويات واحتياجات المحافظة من محور التعليم خلال السنوات الخمس القادمة 2014- 2019 بمشاركة الأقسام المختصة، فأشار إلى أن الاحتياجات تتضمن[33]:

الرقم	اسم التجمع	اســـم المدرســـة	وصف مختصر للأعمال المقترحة (الاحتياجات)
1	قلقيلية	مدرسة ذكور جديدة	إنشاء مدرسة ذكور جديدة يكون مستواها من 5-9 في منطقة حي الظهر في المدينة.
2	النبي الياس	مدرسة بنات جديدة	إنشاء مدرسة بنات جديدة مستواها من 1-9 مكونة من 9 غرف صفية والغرف التخصصية اللازمة.
3	عزون عتمة	عزون بيت أمين الثانوية المختلطة	إضافة 8 غرف صفية ومختبر علوم وحاسوب ومكتبة وأعمال خارجية.
4	الضبعة	الصُمود الثانوية المختلطة	إضافة طابق وأعمال صيانة شاملة وتأهيل.

32 الخطة التنموية الإستراتيجية لبلدة حبلة 2012- 2015، ص (16)

33 مقابلة حصرية مع السيد يوسف عودة مدير التربية والتعليم في محافظة قلقيلية بتاريخ 12/2/2014، مكتب مديرية التربية والتعليم/ محافظة قلقيلية.

الرقم	اسم التجمع	اســـم المدرســـة	وصف مختصر للأعمال المقترحة (الاحتياجات)
5	رأس عطية	بنات رأس عطية الثانوية	إضافة دور جديد وإعادة ترتيب استخدامات المبنى.
6	بيت أمين	بـيـت أمـــين الأســاســيـة المختلطة	إنشاء مدرسة جديدة يكون مستواها من 1-9 بنات، مكونة من 9 غرف صفية والغرف التخصصية اللازمة.
7	الطبيب	مدرسة جديدة مختلطة	إنشاء مدرسة جديدة مختلطة من 1-9 مكونة من 9 غرف صفية والغرف التخصصية اللازمة.
8	حجة	حجة الأساسية المختلطة	إضافة 3 غرف صفية ومكتبة ومختبر حاسوب ومتعددة الأغراض والغرف الإدارية اللازمة.
9	جيت	ذكور جيت الأساسية	إزالة المباني القديمة وإضافة 6 غرف صفية ومكتبة وحاسوب والغرف الإدارية.
10	سنيريا	بنات سنيريا الثانوية	تشكيل نواة مدرسة بنات جديدة يكون مستواها من 1-4 مكونة من 8 غرف صفية مع الغرف التخصصية .
11	كفر ثلث	نواة مدرسة جديدة	إنشاء نواة مدرسة جديدة مختلطة (1-4) مكونة من (8) غرف صفية والغرف اللازمة لها.
12	جيت	بنات جيت الأساسية	إضافة غرفة مكتبة وحاسوب ومطلع درج.
13	فرعتا	فرعتا الأساسية المختلطة	إضافة غرفة مكتبة وحاسوب ومختبر علوم بالإضافة إلى (4) صفية.
14	حجة	بنات حجة الثانوية	إضافة قاعة متعددة الأغراض وغرفتين صفيتين بدل غير مناسب.
15	صير	صير الأساسية المختلطة	إضافة 3 غرف بدل مكتبة وحاسوب وصفية.

كما أكد مدير التربية والتعليم على أهمية إدماج المجتمع المحلي في العملية التربوية، مشيرًا إلى الانتهاء من تشكيل مجالس تعليم مجتمعية في محافظة قلقيلية لهذا الغرض.

- أولويات التدخل في قطاع الثقافة في محافظة قلقيلية:

أما مدير مديرية وزارة الثقافة في محافظة قلقيلية فقد أشار إلى افتقار المحافظة إلى مقومات الحياة الثقافية تبعًا لشح الإمكانيات المتوفرة؛ إن كان ذلك على مستوى المؤسسات الرسمية أو الأهلية، مشيرًا إلى أن المؤسسات والمراكز الأهلية الثقافية والفنية المرخصة في محافظة قلقيلية هي فقط 4 مراكز ومؤسسات ثقافية، غير فاعلة بالشكل الكافي وبما يتلاءم مع احتياجات المحافظة، خاصة وأن ثلاثة منها غير مفعلة، وأشار إلى أهم الاحتياجات والأولويات:

1. إنشاء قصر ثقافي في محافظة قلقيلية للفعاليات الثقافية والفنية.
2. دعم المؤسسات الثقافية الفاعلة في محافظة قلقيلية.
3. تخصيص موازنات للأنشطة الثقافية في محافظة قلقيلية من قبل السلطة المركزية، تبعًا لضعف الإمكانيات الذاتية.
4. الانحياز الإيجابي لصالح محافظة قلقيلية في المشاريع الثقافية والفنية.٣٤

- أولويات التدخل في قطاع الشؤون الاجتماعية:

وفي لقاء مع السيد مدير مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة قلقيلية وطاقم العمل فيها، فقد أكد على أولويات التدخل في المحاور التالية:

1. أهمية العمل على توفير برامج تنموية للأسر الفقيرة من أجل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والاعتماد على الذات، ومن أوجه ذلك (تفعيل دور مؤسسات الإقراض للمشاريع الصغيرة، وإشراك القطاع الخاص في ذلك، ومشاريع التمكين الاقتصادي بهدف إتاحة فرص تشغيل من أجل تخفيض نسب البطالة وتخفيض حدة الفقر).
2. إنشاء مركز اجتماعي نموذجي للذكور والإناث لتأهيل الشبيبة بما يلبي احتياجات السوق.
3. ضرورة توفير نادي نهاري للمسنين في محافظة قلقيلية.
4. أهمية العمل على توفير مركز حماية للأطفال المعنفين في محافظة قلقيلية.
5. ضرورة العمل على توفير مراكز لرعاية وتأهيل الأحداث الجانحين، وكذلك للنساء المعنفات في منطقة شمال الضفة الغربية أو في المحافظة.
6. ضرورة العمل على توفير مكان لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية ممن هم في سن 18 فما فوق في محافظات شمال الضفة الغربية.[35]

34 مقابلة حصرية مع السيد أنور ريّان مدير مديرية الثقافة في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/2/12، مكتب مديرية الثقافة/ محافظة قلقيلية.

35 مقابلة حصرية مع السيد محمد سلمان مدير مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/16، مكتب مديرية الشؤون الاجتماعية/ محافظة قلقيلية.

- **أولويات التدخل في القطاع الزراعي:**

وفي لقاء خاص مع السيد مدير مديرية الزراعة في محافظة قلقيلية وكادر من المهندسين الزراعيين، تم التأكيد على أهمية وأولوية القطاع الزراعي كقطاع إستراتيجي في محافظة قلقيلية، كمحافظة زراعية من الطراز الأول نظرًا لتوافر مقومات الزراعة من مياه، ومناخ ملائم، ومزارعين، وقد حددت الأولويات التالية:

1. أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية كاستثمار إستراتيجي لما تتمتع به المحافظة من توافر المياه والمناخ الملائم والمزارع.
2. أهمية استثمار الميزة النسبية لمحافظة قلقيلية من خلال زراعة المحاصيل شبه الاستوائية مثل (الأفوكادو والمانجا والقشطة...).
3. ضرورة الاهتمام بالقطاع المائي في محافظة قلقيلية، وذلك بتأهيل الآبار، وشبكها بالكهرباء، وتأهيل وصيانة الشبكات.
4. وضع خطة تنفيذية لتوزيع الماء على محافظة قلقيلية بسبب توفره في بعض المناطق وشحه في مناطق أخرى، مع ضرورة العمل على المحور السياسي تبعًا لضرورة العمل في منطقة (C).
5. ضرورة أن يكون الاستثمار في الزراعة شموليًا ومتكاملاً.
6. ضرورة الاستثمار في القطاع الصناعي الداعم للقطاع الزراعي؛ إن كان على مستوى الصناعات التحويلية كالعصائر وغيرها، أو الصناعات الداعمة كالأسمدة وغيرها.
7. أهمية الاستثمار في الثروة السمكية، من خلال الاستزراع السمكي.
8. ضرورة الاستثمار في تصدير المنتجات الزراعية نظرًا لأثرها الكبير في دعم الاقتصاد المحلي والوطني، والاستفادة من التجربة الناجحة في السنوات السابقة.[36]

36 مقابلة حصرية مع المهندس أحمد عيد مدير مديرية الزراعة في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/16، مكتب مديرية الزراعة/ محافظة قلقيلية

الفصل الرابع

آليات صنع القرار وإحداث التغيير

من أجل تحليل واقع محافظة قلقيلية من حيث آليات صنع القرار وكيفية إحداث التغيير المطلوب؛ إن كان على مستوى السياق السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أجريت المقابلات مع صنّاع القرار في محافظة قلقيلية، كأداة رئيسة للدراسة، إضافة إلى تصميم استبانة مسحية كأداة ثانوية للدراسة، وزعت على عينة عشوائية بسيطة، مكونة من 200 شخص من مجتمع الدراسة (محافظة قلقيلية) وروعي فيها التوزيع الجندري والجغرافي، وفي هذا الفصل شرح وتحليل لكل من المقابلات والاستبانة المسحية.

أولاً: آلية اتخاذ القرارات في محافظة قلقيلية

أوضح اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية، في مقابلة حصرية معه خاصة بالدراسة، أن آلية اتخاذ القرارات تختلف تبعًا لنوعية القرارات:

- فإذا كانت قرارات سيادية، وخاصة المتعلقة منها بالأمن، فإن مصدرها هو السلطة الرسمية المركزية، وتناقش آليات تنفيذها وخطط عملها وصولاً إلى التنفيذ من خلال السلطة الرسمية والأجهزة المختصة.
- أما إذا كانت القرارات محلية خاصة بمحافظة قلقيلية؛ فإن الجهات الرسمية وغير الرسمية تشترك في القرارات، ولكل منها زاوية رؤيته الخاصة، لذا تعمل المحافظة حاليًا على تنسيق الرؤى والجهود في بوتقة واحدة شمولية، من أجل تحقيق التكامل فيما بينها، والذي سينعكس إيجابًا على مجمل عملية التنمية في محافظة قلقيلية.[37]

ويتفق مع هذا الرأي عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية والذي أوضح بأن القرارات تتخذ من خلال القنوات الرسمية.[38]

أما الناشطة النسوية ورئيسة جمعية قلقيلية النسوية رقية نزال؛ فقد أشارت إلى أن ثقافة المجتمع المحلي تلعب دورًا كبيرًا في اتخاذ القرارات في محافظة قلقيلية، مضيفةً بأن المشكلة تكمن في التفرد والرؤية الضيقة لثقافة المجتمع المحلي.[39]

أما السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية؛ فقد أضاف بأن القرارات تتأثر أيضًا بجماعات الضغط ممثلةً في العشائر والتنظيمات السياسية والأحزاب الدينية.[40]

السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون ثاني أكبر تجمع سكاني في محافظة قلقيلية أكد أيضًا على دور الشارع والجمهور في التأثير على صناعة القرارات، وهذا الدور مختلف تبعًا لطبيعة القرارات.[41]

أما خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية وممثل عن المؤسسات الأهلية؛ فقد أشار بدوره إلى إن آليات اتخاذ القرارات في محافظة قلقيلية تتحدد من خلال الجهات الرسمية.[42]

بينما أكد محمد خروب رئيس بلدية حبلة؛ على أن آليات اتخاذ القرار وصناعته تكون من خلال الجهات الرسمية مع اعتبار رأي المجتمع المحلي، وغالبًا ما تحظى كل القرارات بالتوافق والإجماع.[43]

37 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

38 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية.

39 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية.

40 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

41 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.

42 مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 2014/2/24، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.

43 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (٧)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «آلية اتخاذ القرارات في محافظة قلقيلية»

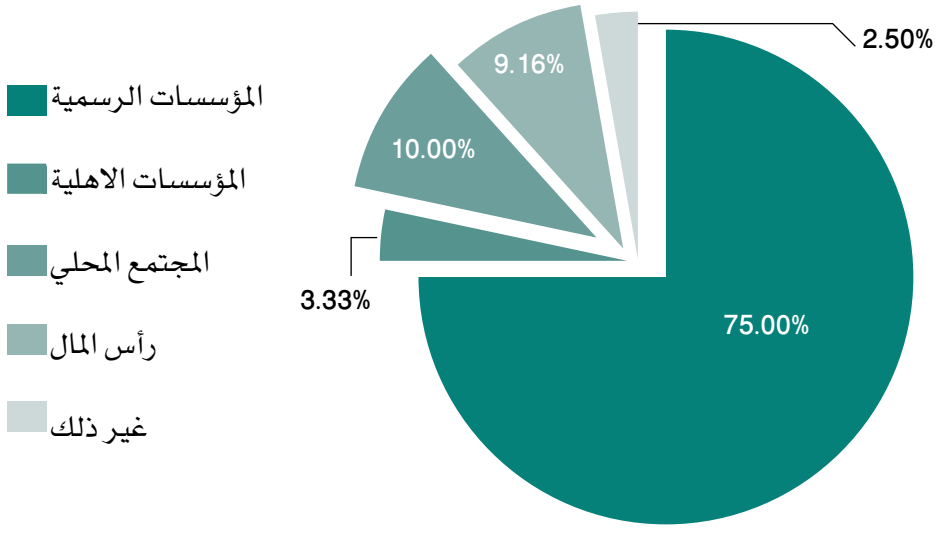

ويرى الباحث أن هناك ضعفًا في التنسيق بين القطاعات المؤثرة في آليات صنع القرار، تبعًا لاختلاف أولويات تلك القطاعات.

ثانيًا: الجهات التي تمتلك القدرة على صنع القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي، ومصادر تلك القدرة:

أشار اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية؛ إلى أن الجهة المنوطة باتخاذ القرار وامتلاكها القدرة على ذلك تتحدد وفق الموضوع، ففي الحالة الأمنية فإن صانع القرار في هذه الحالة هو المؤسسة الرسمية وبشكل هرمي، أما في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والحياتية فإن هناك دورًا بارزًا ومؤثرًا للمجتمع المحلي ومجموعات الضغط الشعبية، وسياقات الرأي العام في المجتمع الفلسطيني.

وعن مصادر هذه القدرة أو السلطة؛ أشار اللواء رواجبة إلى أن السلطة الرسمية مصدرها التشريع والقانون، أما القدرة التأثيرية للمجتمع المحلي فمصدرها الحراك الشعبي على الأرض وتركيبة المجتمع المحلي من عشائر وعائلات.[44]

أما السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية؛ فقد أشار إلى دور حركة فتح في التأثير على القرارات الهامة إضافة إلى

44 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

دور العشائر، وكذلك الشخصيات الاعتبارية إضافة إلى النقابات والمؤسسات غير الحكومية، مبينًا أن مصدر تلك القدرة هو قوتها الضاغطة على الأرض.[45]

خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية؛ أشار إلى دور الأحزاب السياسية الهام في صناعة القرار، وكذلك دور العشائر تبعًا لتركيبة محافظة قلقيلية العشائرية، وتأثيرها الانتخابي.[46]

أما عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ فقد أشار إلى الدور الهام للمجتمع المحلي في التأثير على صناعة القرار تبعًا لتأثيره الانتخابي، وطبيعة قلقيلية العشائرية.[47]

واتفق معه نمر عدوان رئيس بلدية عزون؛ في دور العشائرية في التأثير على صناعة القرار، مستمدة قوتها من طبيعة محافظة قلقيلية العشائرية وتأثيرها الانتخابي.[48]

أما رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية؛ فقد أكدت على أن العشائرية عادت لتلعب دورًا كبيرًا في التأثير على صنع القرارات في محافظة قلقيلية، وذلك لغياب دور الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المؤثر وخاصة بعد العام 2006.[49]

محمد خروب رئيس بلدية حبلة؛ أضاف بدوره؛ أن من لديه القدرة على التأثير كجماعة هي المؤسسات المتمثلة في السلطة الرسمية وفي البلدية وباقي المؤسسات، فكل مؤسسة تؤثر في جانب معين، أما بخصوص الأفراد فتتمثل هذه القدرة في لجان الإصلاح والمساجد ومسؤولي الفصائل الوطنية، وربما أشخاص عاديين ولديهم القدرة على التأثير.[50]

45 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

46 مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 2014/2/24، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.

47 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية.

48 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.

49 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية.

50 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (٨)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «التي تمتلك القدرة على صنع القرارات الهامة، أو التأثير فيها»

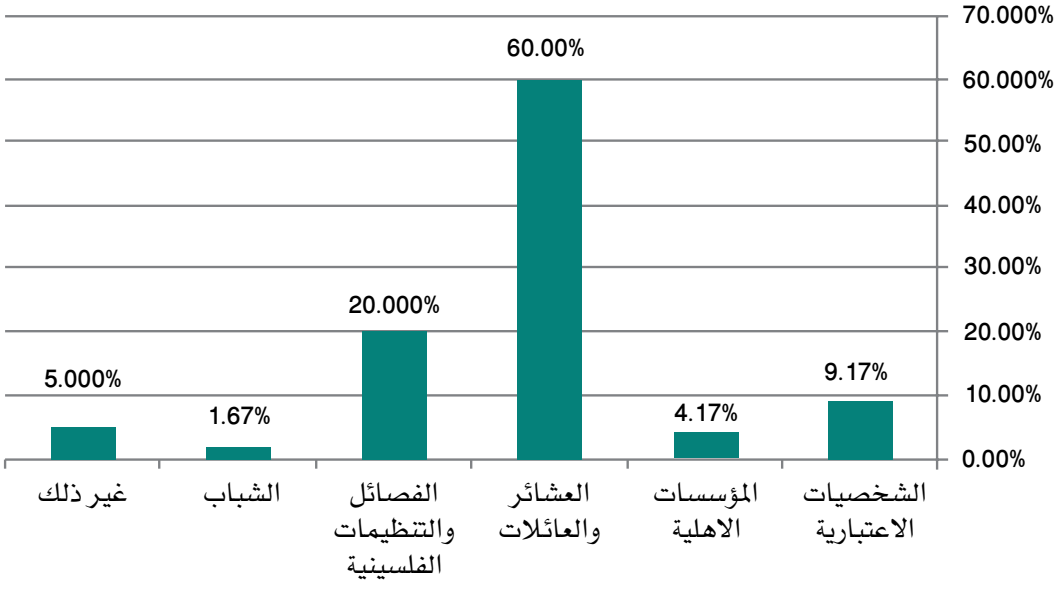

والعلاقة بين القطاعات المؤثرة في صناعة القرار غير منظمة أو منهجية، وتتم مشاركتها في آليات صنع القرار تبعًا لوزنها النسبي وقوتها، أو من خلال المجالس واللجان الاستشارية والتي تمنح تمثيلاً لتلك القطاعات.

ثالثًا: العلاقة بين رأس المال والسلطة، ودورهما في صناعة القرارات والتأثير عليها

أوضح المحافظ اللواء رافع رواجبة؛ بأن محافظة قلقيلية لا توجد فيها معادلات رأس المال «الثروة» والسلطة، أو الدور الذي يلعبه رأس المال في تحديد كيفية توزيع السلطة أو العكس، وأثر ذلك على صناعة القرارات، مشيرًا إلى انعدام أي تأثير يذكر لرأس المال «الثروة» على العلاقة مع السلطة أو على آليات اتخاذ القرار وصناعته في محافظة قلقيلية.[51]

ويتفق معه في ذلك كل من رؤساء بلديات قلقيلية وعزون وحبلة، وكذلك رأي القطاع الأهلي. بدورها أضافت رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية؛ أن الارتباط بين رأس المال والسلطة شبه معدوم في محافظة قلقيلية، وأن هناك حالة من «هروب» رأس المال من محافظة قلقيلية للاستثمار خارجها، مما أثر سلبًا على واقعها الاقتصادي.[52]

وعن تغير العلاقة بين السلطة ورأس المال في صنع القرار في المنطقة المستهدفة مع مرور الوقت؛ أوضح إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية، أن العلاقة بين السلطة ورأس المال ساءت، بسبب تسلط السلطة على رأس المال وتحميله أعباء مرتفعة فاقت طاقته.[53]

51 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

52 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية

53 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (9)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «العلاقة ما بين رأس المال والسلطة»

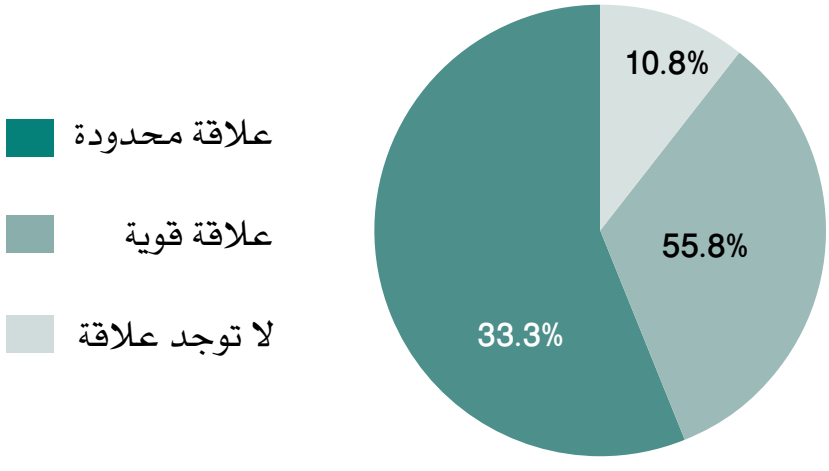

ويلاحظ من الشكل المرفق أن هناك تناغمًا في رأي عينة الدراسة ومن ضمنهم رجال أعمال وأرباب عمل وتجار، في كون العلاقة ما بين رأس المال والسلطة في محافظة قلقيلية محدودة.

رابعًا: الجهات التي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي.

أشار اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية؛ إلى أن التنظيمات والفصائل الفلسطينية تعاني من حالة جمود كبير في دورها ونشاطها المطلوب منها، حيث أن دورها في محافظة قلقيلية لا يرتقي للمستوى المطلوب منها، ولا يتلاءم مع دورها التاريخي الريادي في عملية البناء الشاملة في المجتمع الفلسطيني، وغيابها أدى إلى عملية إحلال وإبدال للعشائرية والعائلية مكانها، وما يرافق ذلك من حالة تراجع للبناء المجتمعي والمؤسساتي. وأضاف اللواء رواجبة إلى أن تأثير مؤسسات المجتمع المدني أيضًا محدود جدًا في اتخاذ القرارات أو عملية التعبئة والمناصرة والضغط، وقد أدى غياب دورها الفاعل إلى عملية إحلال وإبدال للعشائرية والعائلية مكانها، وما يرافق ذلك من حالة تراجع للبناء المجتمعي والمؤسساتي.[54]

أما إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية؛ فقد أضاف بأن الغالبية العظمى من المجتمع المحلي تفتقد إلى التأثير على صناعة القرار لافتقارهم إلى منهجية عمل ولأنهم لم ينظموا أنفسهم في جماعات ضاغطة على صنّاع القرار.[55]

54 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

55 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

وقد أشارت رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية؛ إلى مشكلة افتقار القطاع النسوي بشكل خاص للقدرة على صنع القرارات أو التأثير فيها في محافظة قلقيلية.[56]

بينما أشار عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ إلى افتقاد مؤسسات المجتمع المدني القدرة على التأثير على صناعة القرار في محافظة قلقيلية[٥٧]، واتفق معه في ذلك خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية، عازيًا ذلك إلى الثقافة العشائرية السائدة في محافظة قلقيلية، وتأثيرها الكبير.[58]

واتفق نمر عدوان رئيس بلدية عزون؛ على افتقاد المؤسسات الأهلية للتأثير المطلوب في المجتمع.٥٩ في حين أشار محمد خروب رئيس بلدية حبلة إلى أن من يفتقد القدرة على التأثير هو الذي يفتقد القدرة على اتخاذ القرارات وهو الشخص الذي يعاني من مشاكل اجتماعية ولا يمثل عائلة أو فصيلاً ويعاني عزلة اجتماعية وذلك بسبب وضعه الاجتماعي أو المادي أو الأخلاقي أو السياسي.[60]

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (10)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «الجهات التي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات أو التأثيرات الهامة»

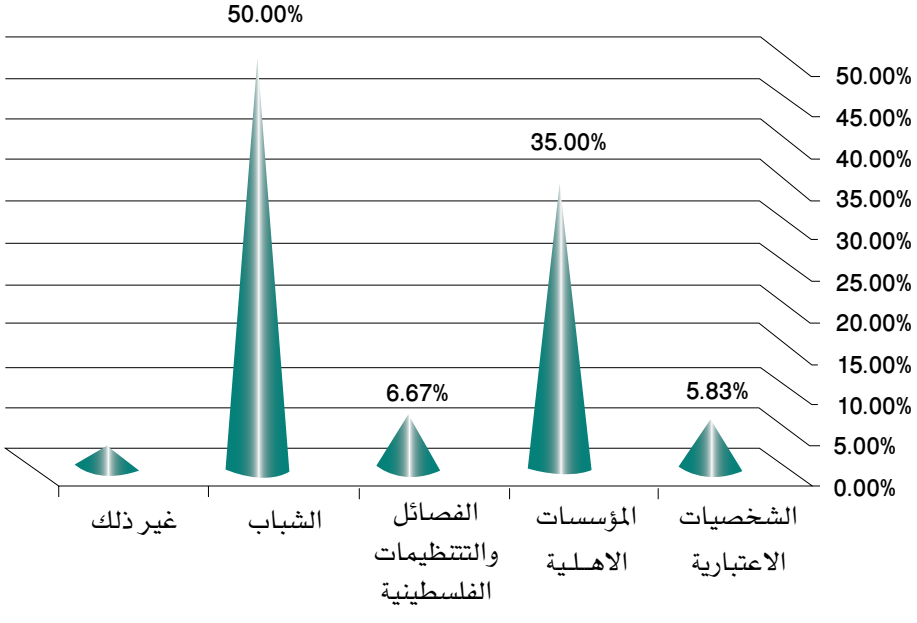

وتعمل حاليًا المؤسسات على إتاحة الفرصة للجهات التي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات أو التأثيرات الهامة، من

56 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية
57 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 22/2/2014. بلدية قلقيلية.
58 مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 2014/2/24، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.
59 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.
60 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

خلال نظام الكوتا النسوية في الانتخابات أو من خلال اللجان الاستشارية المختلفة، إلا أن هذه المحاولات لا تزال خجولة ولا ترتقي للمستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بإدماج المرأة والشباب في آليات صنع القرار.

خامسًا: العلاقات بين من يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن يفتقد تلك القدرة

أشار اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية؛ إلى أن المحافظة تسعى من موقع أنها أعلى هرم السلطة الرسمية في منطقة قلقيلية، إلى إدماج وتفعيل الجهات التي تفتقر إلى السلطة من خلال تحفيزها للعمل ودمجها في اللجان والمجالس المختلفة التي تشكلها المحافظة، مثل المجلس الاستشاري وغيره.[٦١] واتفق مع رؤيته نمر عدوان رئيس بلدية عزون، والذي أوضح بأن البلدية تعمل على تفعيل مجلس استشاري يساهم في سماع آراء كافة الأطياف المجتمعية.[62]

عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ أشار إلى حالة سلبية تتملك من يفتقد القدرة على اتخاذ القرارات تتمثل في عدم الثقة بمتخذي القرارات والتشكيك فيها.[63] أما إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية فقد أشار بدوره إلى أن العلاقة بين من يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن يفتقد تلك القدرة ضعيفة جدًا وقائمة على المجاملة والسطحية.[64] واتفقت في ذات الرأي رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية حيث شددت على أن العلاقة ما بين يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن يفتقد تلك القدرة محدودة جدًا، ولا تتعدى مبادرات فردية شكلية.[65]

61 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.
62 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.
63 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية.
64 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.
65 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية.

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (11)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «طبيعة علاقة من يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن يفتقد تلك القدرة»

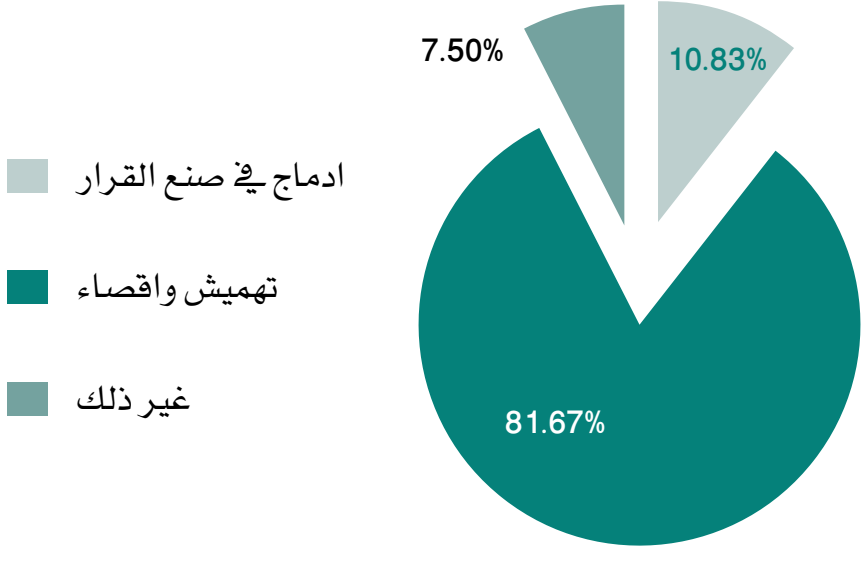

سادسًا: طبيعة تقسيم السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين المستويات الوطنية والمحلية والمجتمع المحلي:

أشار محافظ قلقيلية اللواء رافع رواجبة؛ إلى أن القضايا العامة والسيادية مثل الأمن والاقتصاد الكلي من تخصص المستوى الوطني ومن ثم مستوى المحافظة من أجل وضع خطط العمل وآليات التنفيذ ، أما القضايا المجتمعية واليومية فهي من مسؤوليات الوزارات المختلفة تبعًا لخطط الوزارات، وكذلك الأمر بالنسبة للمجالس البلدية والقروية والتي تعمل على نطاق محلي.[66]

وقد أكد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ على وجود نظام هرمي في السلطات والمسؤوليات وتقسيمها ،[٦٧] ووافقه بالرأي كل من إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية ونمر عدوان رئيس بلدية عزون، وخالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية.

أما محمد خروب رئيس بلدية حبلة؛ فقد أشار إلى أن العلاقة هي علاقة تكاملية تشاركية تقاسمية فلكل مستوى دوره التنفيذي والرقابي والخدماتي.[68]

66 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.
67 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية.
68 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (12)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «طبيعة تقسيم السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين المستويات الوطنية والمحلية والمجتمع المحلي»

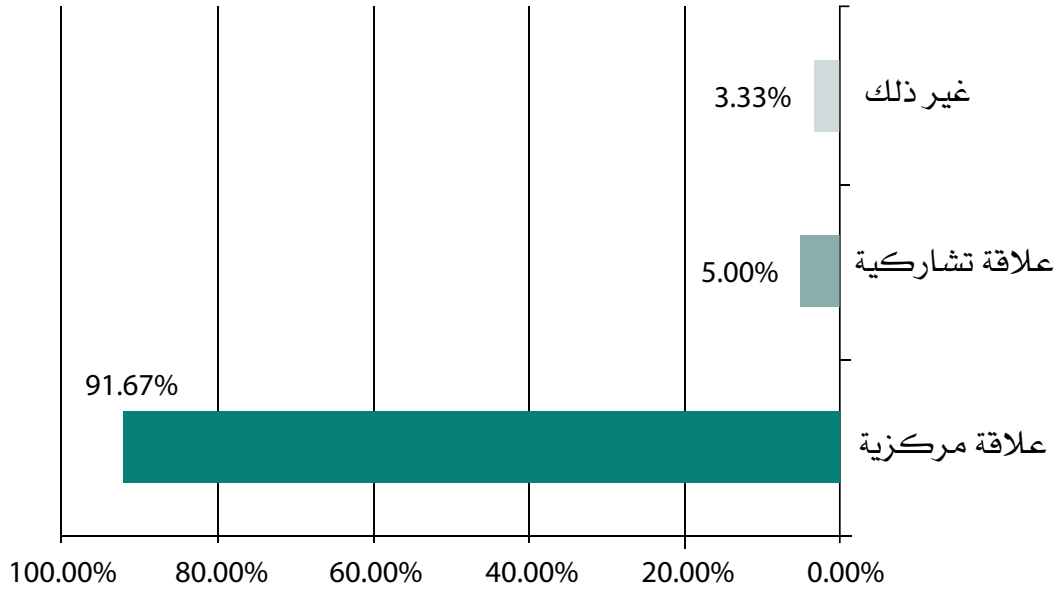

سابعًا: الآليات التي تعزز دور المجتمع المحلي للتأثير على صنع القرار

أوضح اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية؛ بأن المحافظة تعمل على تفعيل دور المجتمع المحلي للتأثير على صنع القرارات من خلال المجالس المختلفة التي تصنع القرار في محافظة قلقيلية مثل: المجلس الاستشاري، وكذلك اللجان التنموية المختلفة، والتي يعاد تشكيلها الآن لتصبح أكثر فاعلية.[69]

وأشار عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ إلى أهمية اللقاءات الجماهيرية في تعزيز دور المجتمع المحلي في صناعة القرارات[70].

ووافقه الرأي نمر عدوان رئيس بلدية عزون، مشددًا على أهمية إدماج حقيقي للمجتمع المحلي في صنع القرار.[71]

أما إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية فقد شدد على أهمية الانتخابات في إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي للتأثير على صنع القرار على كافة المستويات[72]، ووافقه بالرأي خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية، مضيفًا إلى أهمية تفعيل دور الشباب في صنع القرار.[73]

69 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

70 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية.

71 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.

72 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

73 مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 2014/2/24، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.

أما محمد خروب رئيس بلدية حبلة فقد أشار إلى أهمية تفعيل آلية المساءلة المجتمعية والمشاركة في صنع القرار للمجتمع المحلي.[74]

بينما أشارت رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية؛ إلى أنه لا توجد آليات عملية مؤثرة لتعزيز دور المجتمع المحلي في صناعة القرارات وخاصة للقطاع النسوي، وأن المبادرات القائمة خجولة وشكلية ولا ترتقي للمستوى المطلوب، إضافة إلى كون مشاركة المرأة في البلديات والمؤسسات العامة المختلفة من خلال الانتخابات والكوتا النسوية تكون عادة لأغراض شكلية، ومن أجل الالتزام بنظام الكوتا، وليس لتفعيل دور المرأة كما ينبغي أن يكون.[75]

رأي المجتمع المحلي:

شكل رقم (13)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «هل توجد آليات تعزز دور المجتمع المحلي للتأثير على صنع القرار»

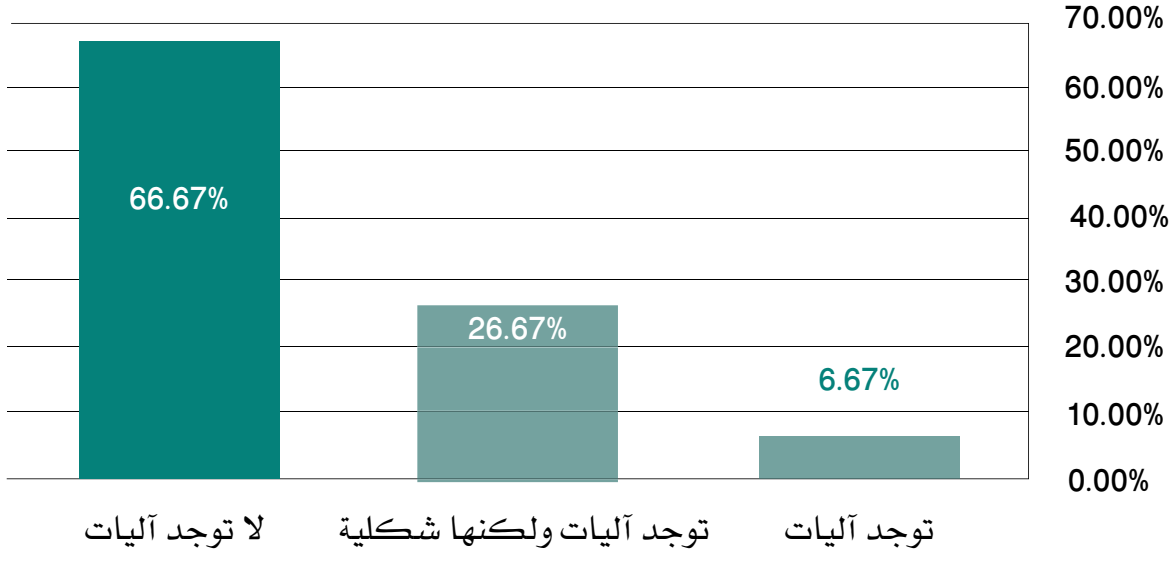

ثامنًا: دور الأفكار والقيم (المعايير الثقافية والدينية والأفكار حول التغيير) في تمكين أو إحباط التغيير

أوضح اللواء رافع رواجبة؛ بأن تأثير المعايير الثقافية والدينية محدود في تمكين أو إحباط التغيير[76]، أما إبراهيم نزال رئيس

74 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

75 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 23/3/2014، قلقيلية.

76 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 11/3/2014، مكتب محافظ قلقيلية.

الغرفة التجارية فقد خالفه الرأي مشيرًا إلى الدور الكبير للعوامل الدينية والثقافية في إحباط أو تمكين التغيير[77]، بينما أوضح نمر عدوان رئيس بلدية عزون بأن المعايير الثقافية والدينية المجتمعية عادة تكون محبطة للتغيير[78]، وأيده في ذلك خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية، في حين أشار عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية إلى أن تلك المعايير تحبط التغيير بنسبة 60%.[79] ووافقته الرأي رقية نزال في كون تلك المعايير محبطة للتغيير.[80]

رأي المجتمع المحلي

شكل رقم (14)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «دور الأفكار والقيم (المعايير الثقافية والدينية والأفكار حول التغيير) في تمكين أو إحباط التغيير»

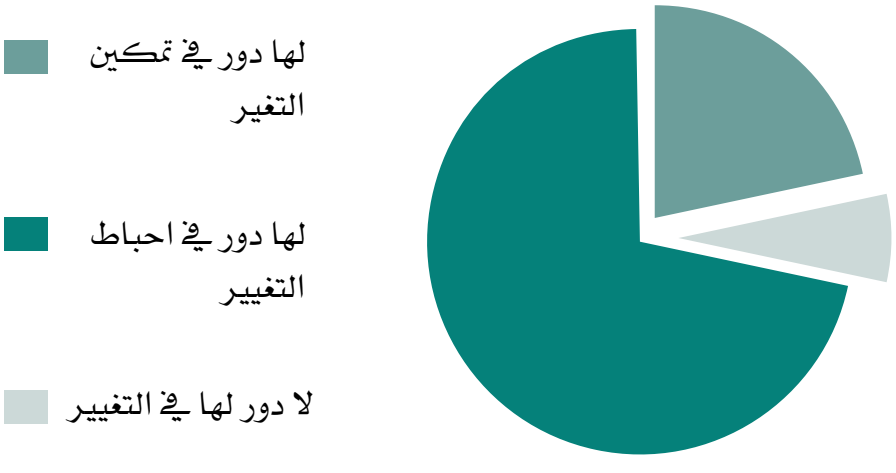

تاسعًا: دور تضارب المصالح واختلافها في تمكين أو إحباط التغيير

أوضح اللواء رافع رواجبة؛ أن تضارب المصالح لا يوجد لها دور مؤثر في تمكين أو إحباط التغيير خاصة إذا كان التغيير لصالح المجتمع والشأن العام؛ وأكد على دور السلطة في الحد من تأثير تضارب المصالح في إحباط التغيير[81]، ووافقه الرأي محمد خروب رئيس بلدية حبلة الذي أشار إلى الأثر المحدود لتضارب المصالح.[82]

77 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.
78 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.
79 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية
80 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية.
81 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.
82 مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 2014/2/19، بلدية حبلة.

في حين كانت هناك وجهات نظر أخرى لكل من عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية والذي أشار إلى أن تضارب المصالح يلعب دورًا نسبيًا في إحباط التغيير، ووافقه الرأي إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية، والذي أشار إلى أن تضارب المصالح يلعب دورًا كبيرًا في إحباط التغيير، ووافقه وجهة النظر خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية، وكذلك نمر عدوان رئيس بلدية عزون، ورقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية.

رأي المجتمع المحلي

شكل رقم (15)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «دور تضارب المصالح واختلافها في تمكين أو إحباط التغيير»

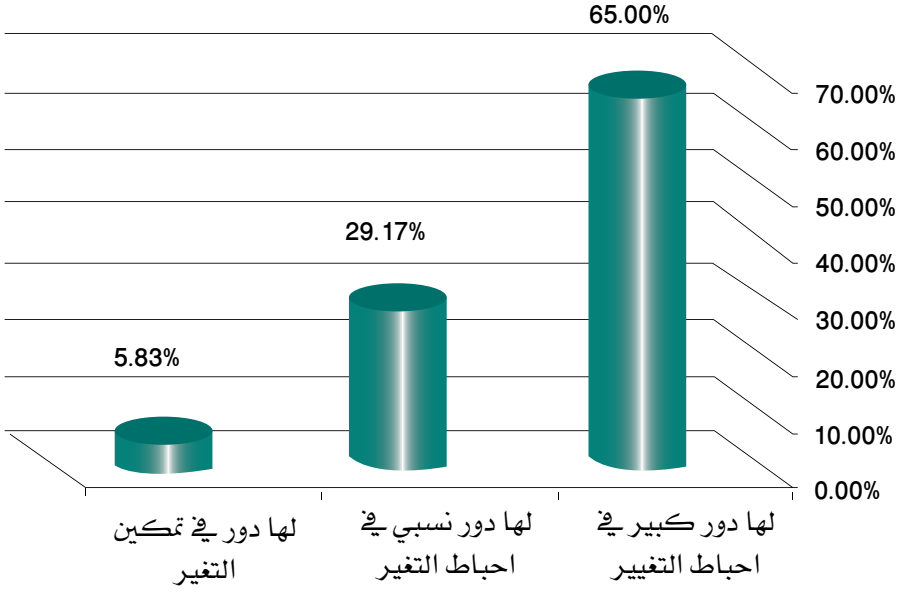

ومن الأمثلة على ذلك؛ الإشكالية التي تواجه بلدية قلقيلية في تغيير مسارات الشوارع الرئيسية وتنظيم الأرصفة تبعًا لرفض وممانعة التجار، بسبب تضارب مصالحهم، مما يحبط محاولات التغيير.

عاشرًا: العوائق الأخرى التي تحول دون وجود إصلاح السياسة / التغيير

أشار اللواء رافع رواجبة محافظ قلقيلية؛ إلى أن أهم عوائق التغيير هي: تقبّل المجتمع المحلي للتغيير، وهذا الأمر سيتم من خلال خطط العمل الشاملة والتي تعود بالمنفعة على المجتمع المحلي، وتحقق التنمية بأشكالها المختلفة.[83] أما عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية؛ فقد أشار إلى مشكلة تهميش محافظة قلقيلية من قبل السلطة المركزية، وثقافة المجتمع السائدة التي

83 مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/11، مكتب محافظ قلقيلية.

تقاوم التغيير، وعدم إتاحة الفرصة لتمكين وتعزيز روّاد التغيير في المحافظة.[84]

أما نمر عدوان رئيس بلدية عزون؛ فقد أشار إلى جهل المجتمع المحلي بأهمية التغيير كعائق أساس، وكذلك عدم الوعي لأهمية إصلاح السياسيات والتغيير لصالح المجموع العام.[85]

أما إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية؛ فقد أشار إلى الأثر السلبي الكبير للانقسام السياسي على مجمل عملية الإصلاح والتغيير، وكذلك حالة الإحباط من عدم إمكانية التغيير لدى المجتمع المحلي، وكذلك جمود الوضع السياسي.[86]

بينما أشار خالد جبر ممثل المؤسسات الأهلية؛ إلى جملة عوائق لإصلاح السياسة والتغيير، أهمها: تهميش دور الرياديين في قلقيلية تبعًا لثقافة المجتمع العشائرية، وضعف المؤسسات الأهلية وعدم توفر موارد لها.[87]

وقد أضافت رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية؛ بأن التفرد في اتخاذ القرارات، وعدم وجود آليات متابعة وتقييم للسياسات المتبعة يحد من إصلاح السياسات ومن التغيير.[88]

شكل رقم (16)

النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على فقرة «العوائق الأخرى التي تحول دون وجود إصلاح السياسة / التغيير»

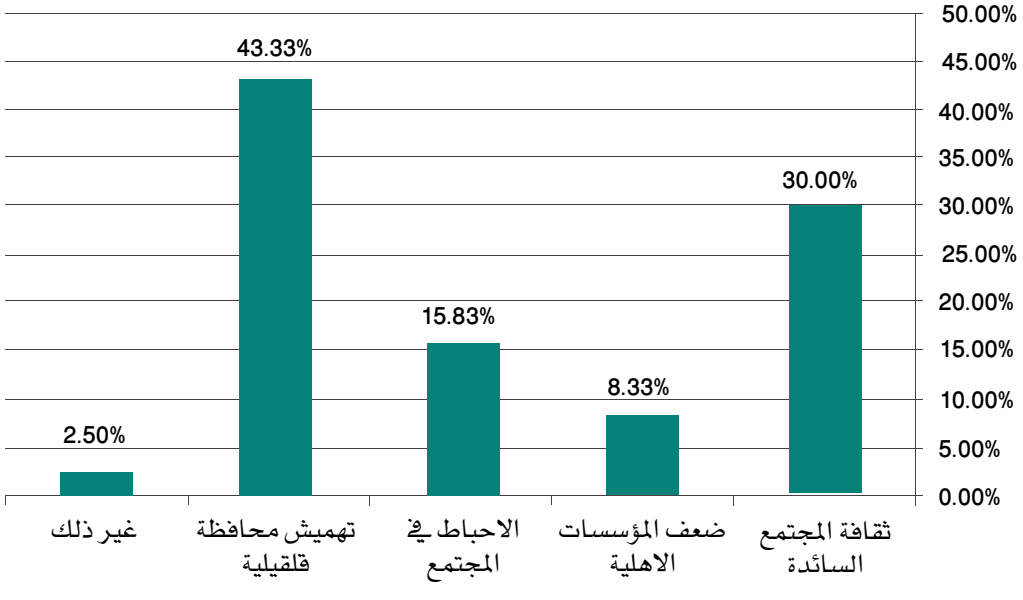

84 مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 2014/2/22، بلدية قلقيلية

85 مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 2014/3/8، قلقيلية.

86 مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 2014/3/1، الغرفة التجارية في قلقيلية.

87 مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 2014/2/24، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.

88 مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية بتاريخ 2014/3/23، قلقيلية.

أولويات التدخل في محافظة قلقيلية:

من خلال المقابلات مع صناع القرار (المحافظ، ورؤساء البلديات، والغرفة التجارية، والمؤسسات الأهلية)، إضافة إلى نتائج الاستبانة المسحية، أجملت النقاط التالية كأولويات للتدخل:

أولًا: المجال السياسي

1. العمل على وقف الاستيطان وجدار العزل العنصري من خلال تكاتف الجهود المحلية والدولية لإرغام إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، ووقف بناء المستوطنات وإزالة الجدار، وتفعيل المقاومة الشعبية السلمية من أجل الضغط على إسرائيل لإحقاق حقوق الفلسطينيين خاصة في محافظة قلقيلية، من خلال برنامج وطني شامل وبرنامج إعلامي لفضح ممارسات الاحتلال في محافظة قلقيلية.
2. تمكين العمل في مناطق (C)، وتطبيق اتفاق أوسلو فيما يتعلق بنقل السيادة الفلسطينية على مناطق (C) .
3. إنهاء الانقسام، لدوره السلبي في تمزيق النسيج الاجتماعي في فلسطين بشكل عام ومن ضمنه النسيج الاجتامعي في محافظة قلقيلية.
4. تفعيل دور الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الريادي.
5. العمل على توسعة المخطط العمراني لمدينة قلقيلية، وتجمعاتها السكانية.
6. اعتماد محافظة قلقيلية كمنطقة تنموية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، والضغط على المؤسسات المانحة لدعم المشاريع التنموية.
7. توفير الإرادة السياسية للانفتاح على المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات المتعلقة بالخدمات الحيوية والمساءلة الاجتماعية، وإدماج الموازنة التشاركية في البلديات بهدف تخصيص موازنات لأولويات المواطنين، خاصة النساء والشباب.
8. دعم وتعزيز دور المؤسسات النسوية والشبابية بتوفير الموازنات اللازمة، وتقديم الدعم اللوجستي بتوفير مقرات مجانية وقاعات لنشاطاتها، ويفضل أن يكون هناك مجمع تشترك فيه هذه المؤسسات لتقديم الخدمات العامة ما يخفف عن كاهلها النفقات الادارية الجارية.

ثانيًا: المجال الاقتصادي

1. الاستثمار في القطاع الزراعي؛ من خلال خطة عمل شاملة ومتكاملة تبدأ من زراعة الأشتال ومرورًا بزراعة الأراضي، وتسويق المنتجات وتصديرها، إضافة إلى إقامة مصانع خاصة بالقطاع الزراعي لاستيعاب المحاصيل وتحويلها إلى منتجات أخرى مثل العصائر والمخللات وغيرها، إضافة إلى توفير المواد المساندة مثل الأسمدة والأدوات والمعدات الزراعية ، والاستثمار فيها.
2. الاستثمار التجاري في مدينة قلقيلية، لكونها مدينة حدودية، وذلك من خلال معبر تجاري.
3. فتح الشوارع المغلقة الواصلة بين القرى والبلدات.

4. تخصيص مشاريع إسكان لمحافظة قلقيلية، لتحريك عجلة الاقتصاد، وإتاحة فرص السكن والعيش الكريم للشباب.
5. العمل على إيجاد منطقة صناعية للصناعات الزراعية التحويلية.
6. دعم المشاريع الصغيرة، وخاصة للشباب من كلا الجنسين.
7. تخصيص مشاريع صغيرة ومتوسطة للقطاع النسوي.

ثالثًا: المجال الاجتماعي

1. العمل على مكافحة الفقر في محافظة قلقيلية، خاصة في ظل وجود نسبة فقر مرتفعة نسبيًا، وكذلك تفعيل دور الشؤون الاجتماعية في متابعة الحالات الاجتماعية ورعايتها من خلال خطة شاملة وقائمة على منهجية علمية تحدد أولويات العمل.
2. تعزيز دور المرأة في الحياة العامة بتفعيل الاتحادات واللجان النسوية ومؤسساتها.
3. تفعيل المشهد الثقافي في محافظة قلقيلية وتحفيز دور المؤسسات التربوية والثقافية المختلفة.
4. بث روح الأمن الاجتماعي، وتطبيق القانون لضمان الأمن المجتمعي، وتقليص دور القضاء العشائري والواسطة والمحسوبية .
5. تمكين مؤسسات العمل الأهلي، وتعزيز الانفتاح والحراك الثقافي لخدمة التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي.
6. إيجاد مراكز شبابية متخصصة (رياضة، فنون،..) لتفريغ طاقات الشباب واستثمارها.

التوصيات

لأغراض إعداد توصيات الدراسة التحليلية، عقدت ورشة عمل بؤرية لمناقشة مسودة الدراسة، بمشاركة ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية في محافظة قلقيلية، وقد نظمت ورشة العمل بتاريخ 30/3/2014، وأوصت بما يلي:

- أهمية اعتماد الدراسة كمرجع علمي موثق لمحافظة قلقيلية، يوفر معلومات تحليلية عن الواقع السياسي والاقتصادي لمحافظة قلقيلية، والاستفادة من مخرجات الدراسة وتوصياتها في خطط العمل الخاصة بمحافظة قلقيلية وصولاً إلى التنمية والتطور في المجالات المختلفة تبعًا للاحتياجات الفعلية للمواطنين.
- ضرورة إعداد خطة إستراتيجية تنموية شاملة لمحافظة قلقيلية، إضافة إلى الخطط القطاعية من أجل تحليل واقع المحافظة وتحديد احتياجاتها بطريقة علمية ومنهجية.
- تغليب المهنية والكفاءة في العمل العام على معايير العشائرية والحزبية.

- أهمية تفعيل وحدات التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات المختلفة في المحافظة، والتنسيق فيما بينها، من أجل التخطيط الشامل.
- دعوة الشباب إلى المشاركة الفاعلة في العمل المجتمعي بعيدًا عن التعصب والعشائرية والأجندات الفئوية الضيقة.
- تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال تعزيز ثقافة ايجابية في المجتمع تعزز الوعي بأهمية دور المرأة.
- توفير الإرادة السياسية للانفتاح على المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار، ورسم السياسات المتعلقة بالخدمات الحيوية والمساءلة الاجتماعية، وإدماج الموازنة التشاركية في البلديات بهدف تخصيص موازنات لأولويات المواطنين، خاصة النساء والشباب.
- دعم وتعزيز دور المؤسسات النسوية والشبابية بتوفير الموازنات اللازمة، وتقديم الدعم اللوجستي بتوفير مقرات مجانية وقاعات لنشاطاتها، ويفضل أن يكون هناك مجمع تشترك فيه هذه المؤسسات لتقديم الخدمات العامة ما يخفف عن كاهلها النفقات الإدارية الجارية.

المراجع

(مرتبة حسب ورودها في الدراسة)

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، .2011 كتاب محافظة قلقيلية الإحصائي السنوي (3) - رام الله - فلسطين.
2. وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي لمدينة قلقيلية 2027-2011.
3. الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدة حبلة 2015-2012.
4. قلقيلية .. المحافظة الأسيرة، من إصدارات جمعية منتدى المثقفين الحرية 2012.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 أطلس الفقر في فلسطين - رام الله - فلسطين.
6. إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي - مديرية التربية والتعليم قلقيلية، 2014.
7. إحصائيات مديرية الشؤون الاجتماعية - مديرية قلقيلية 2014.

المقابلات الشخصية:

1. مقابلة حصرية مع اللواء رافع رواجبة محافظ محافظة قلقيلية بتاريخ 11/3/2014، مكتب محافظ قلقيلية.
2. مقابلة حصرية مع السيد إبراهيم نزال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 1/3/2014، الغرفة التجارية في قلقيلية.

3. مقابلة حصرية مع السيد عثمان داود رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 22/2/2014، بلدية قلقيلية.

4. مقابلة حصرية مع السيد نمر عدوان رئيس بلدية عزون بتاريخ 8/3/2014، قلقيلية.

5. مقابلة حصرية مع السيد عبد الكريم مرداوي مدير التشغيل في وزارة العمل بتاريخ 30/3/2014، قلقيلية.

6. مقابلة حصرية مع السيد محمد خروب رئيس بلدية حبلة بتاريخ 19/2/2014، حبلة.

7. مقابلة حصرية مع السيد يوسف عودة مدير التربية والتعليم في محافظة قلقيلية بتاريخ 12/2/2014، مكتب مديرية التربية والتعليم/ محافظة قلقيلية.

8. مقابلة حصرية مع السيد أنور ريّان مدير مديرية الثقافة في محافظة قلقيلية بتاريخ 12/2/2014، مكتب مديرية الثقافة/ محافظة قلقيلية.

9. مقابلة حصرية مع السيد محمد سلمان مدير مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة قلقيلية بتاريخ 16/3/2014، مكتب مديرية الشؤون الاجتماعية/ محافظة قلقيلية.

10. مقابلة حصرية مع المهندس أحمد عيد مدير مديرية الزراعة في محافظة قلقيلية بتاريخ 16/3/2014، مكتب مديرية الزراعة/ محافظة قلقيلية.

11. مقابلة حصرية مع السيد خالد جبر رئيس جمعية منتدى المثقفين الخيرية بتاريخ 24/2/2014، جمعية منتدى المثقفين الخيرية/ قلقيلية.

12. مقابلة حصرية مع الأستاذة رقية نزال رئيسة جمعية قلقيلية النسوية الخيرية بتاريخ 23/3/2014، قلقيلية

الملاحق

1. قائمة الشخصيات التي تمت مقابلتها.
2. نموذج المقابلة الشخصية.
3. نموذج الاستبانة.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء صنّاع القرار الذين تمت مقابلتهم ضمن خطوات إعداد الدراسة

الرقم	اسم الوزارة / المؤسسة	اسم الشخص	المسمى الوظيفي	تاريخ المقابلة
1	محافظة قلقيلية	اللواء رافع رواجبة	محافظ محافظة قلقيلية	2014/3/10
2	محافظة قلقيلية	خالد نزال	مدير دائرة التخطيط	2014/2/11
3	بلدية قلقيلية	عثمان داود	رئيس البلدية	2014/2/22
4	بلدية قلقيلية	م. عبد المؤمن عفانة	مدير دائرة التخطيط	2014/2/15
5	بلدية عزون	نمر عدوان	رئيس البلدية	2014/3/8
6	بلدية حبلة	محمد خروب	رئيس البلدية	2014/2/19
7	الغرفة التجارية الصناعية الزراعية	إبراهيم نزال	رئيس الغرفة التجارية	2014/3/1
8	مديرية العمل	عبد الكريم مرداوي	مدير التشغيل	2014/3/30
9	الغرفة التجارية الصناعية الزراعية	محمد قطقط	مدير الغرفة التجارية	2014/2/6
10	مديرية التربية والتعليم	يوسف عودة	مدير التربية والتعليم	2014/2/12
11	مديرية الثقافة	أنور ريّان	مدير مديرية الثقافة	2014/2/12
12	مديرية الشؤون الاجتماعية	محمد سلمان	مدير مديرية الشؤون	2014/3/16
13	مديرية الزراعة	م. أحمد عيد	مدير مديرية الزراعة	2014/3/16
14	مديرية الزراعة	م. تيسير بصلات	مدير دائرة التخطيط	2014/3/16
15	جمعية قلقيلية النسوية	رقية نزال	رئيسة الجمعية	2014/3/23
16	جمعية منتدى المثقفين الخيرية	خالد جبر	رئيس الجمعية	2014/2/24

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

ملحق رقم (2)

نموذج المقابلة

أسئلة مقابلة ضمن خطوات إعداد دراسة حول

(الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة قلقيلية 2014)

شباط 2014

ضمن نشاطات برنامج "تجاوب" والذي ينفذ من خلال مؤسسات:

«الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، المجلس الثقافي البريطاني، مفتاح، أوكسفام، هيئة الإذاعة البريطانية، الرؤيا الفلسطينية»

1. كيف تتخذ القرارات في منطقة قلقيلية (من خلال جهات رسمية أو غير رسمية)؟

من لديه السلطة "القدرة" (سواء جماعات أو أفراد) لصنع القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي؟

---

2. ما هي المصادر الرئيسية لهذه السلطة "القوة" (من أين تأتي)؟

---

3. ما هي العلاقات القائمة بين رأس المال "الثروة" والسلطة، وكيف يجري توزيع رأس المال والسلطة داخل منطقة قلقيلية (ما هو الدور الذي يلعبه رأس المال في تحديد كيفية توزيع السلطة «أو العكس بالعكس»، هل لرأس المال والسلطة على حد سواء دور أساسي في التأثير على صنع القرار)؟

---

4. من يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي؟ لماذا؟

---

5. ما هي العلاقة، إن وجدت، بين أولئك الذين لديهم السلطة في المنطقة المستهدفة، وأولئك الذين يفتقرون إلى السلطة؟

---

6. كيف تغيرت العلاقة بين السلطة ورأس المال في صنع القرار في المنطقة المستهدفة مع مرور الوقت؟

---

7. ما هي العلاقات الموجودة، بين المستوى الوطني ومستوى المحافظة والسلطات المحلية، وكيف تقسيم المسؤولية بين تلك المستويات؟

---

8. ما هي الآليات التي إن وجدت حاليًا تسمح للمجتمعات المحلية بالتأثير على صنع القرار على المستوى المحلي ومستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني؟

---

9. كيف يمكن لهذه الترتيبات المؤسسية، سواء كانت رسمية (مثل الحكومة / سيادة القانون) أو غير رسمية (مثل المعايير الاجتماعية والسياسية والثقافية) أن تقوم بتمكين أو إحباط التغيير؟

---

10. ما هو دور الأفكار والقيم (مثل المعايير الثقافية والدينية والأفكار حول التغيير) في تمكين أو إحباط التغيير؟

---

11. هل لتضارب المصالح واختلافها دور في تمكين أو إحباط التغيير؟

---

12. ما هي العوائق الأخرى التي تحول دون القدرة على إصلاح السياسة / التغيير؟

بوجهة نظرك، ما هي أهم أولويات التدخل في محافظة قلقيلية في المجالات:

السياسي:

الاقتصادي:

الاجتماعي:

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

ملحق رقم (3)

نموذج الاستبانة

(استبانة)

عزيزتي المواطنة،،

عزيزي المواطن،،

ضمن نشاطات برنامج «تجاوب» والذي ينفذ من خلال مؤسسات: «الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، المجلس الثقافي البريطاني، مفتاح، أوكسفام، هيئة الإذاعة البريطانية، الرؤيا الفلسطينية»، يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

(تحليل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة قلقيلية ٢٠١٤)

لذا آمل من حضرتكم الإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة بدقة وعناية، لما لهذه الدراسة من أثر على تحليل واقع محافظة قلقيلية وتحديد أولويات التدخل فيها، وآليات صنع القرار، علمًا بأن إجاباتكم ستعامل بسرية بالغة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم،،

الباحث : مؤيد عفانة

المعلومات الشخصية:

1. **الجنس:** ذكر ، أنثى
2. **مكان السكن:** مدينة ، قرية
3. **العمر:** دون ال 18 ، من 18- 34 ، فوق 35

أسئلة الاستبانة

برجاء ضع علامة من (٠-١٠) مقابل كل إجابة تتلاءم مع رأيك وتوجهاتك، علمًا بأن الإجابة الأكثر توافقًا مع رأيك هي ١٠، والأقل صفر.

أولاً: من هي الجهة الأكثر تأثيرًا في اتخاذ القرارات في محافظة قلقيلية؟

1. المؤسسات الرسمية ( )
2. المؤسسات الأهلية ( )
3. المجتمع المحلي ( )
4. غير ذلك ( )

ثانيًا: من هي الجهات التي تمتلك القدرة على صنع القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي؟

1. الشخصيات الاعتبارية ( )
2. المؤسسات الأهلية ( )
3. العشائر والعائلات ( )
4. الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ( )
5. الشباب ( )
6. غير ذلك ( )

ثالثًا: كيف تقيّم العلاقة بين رأس المال والسلطة، ودورهما في صناعة القرارات والتأثير عليها في محافظة قلقيلية؟

1. علاقة محدودة ( )
2. علاقة قوية ( )
3. لا توجد علاقة ( )

رابعًا: من هي الجهات التي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات أو التأثيرات الهامة التي تؤثر على المجتمع المحلي؟

1. الشخصيات الاعتبارية ( )

2. المؤسسات الأهلية ( )

3. الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ( )

4. الشباب ( )

5. غير ذلك ( )

خامسًا: كيف ترى العلاقات بين من يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن يفتقد تلك القدرة؟

1. إدماج في صنع القرار ( )

2. تهميش وإقصاء ( )

3. غير ذلك ( )

سادسًا: كيف ترى طبيعة تقسيم السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين المستويات الوطنية والمحلية والمجتمع المحلي؟

1. علاقة مركزية ( )

2. علاقة تشاركية ( )

3. غير ذلك ( )

سابعًا: برأيك هل توجد آليات تعزز دور المجتمع المحلي للتأثير على صنع القرار؟

1. توجد آليات ( )

2. توجد آليات لكنها شكلية ( )

3. لا توجد آليات ( )

ثامنًا: ما هو دور الأفكار والقيم (المعايير الثقافية والدينية والأفكار حول التغيير) في تمكين أو إحباط التغيير؟

1. لها دور في تمكين التغيير ( )

2. لها دور في إحباط التغيير ( )

3. لا دور لها في التغيير ( )

تاسعًا: ما هو دور تضارب المصالح واختلافها في إحباط التغيير؟

1. لها دور كبير في إحباط التغيير ( )
2. لها دور نسبي في إحباط التغيير ( )
3. لا دور لها في إحباط التغيير ( )

عاشرًا: ما هي أهم العوائق الأخرى التي تحول دون القدرة على إصلاح السياسة / التغيير؟

1. ثقافة المجتمع السائدة ( )
2. ضعف المؤسسات الأهلية ( )
3. الإحباط في المجتمع ( )
4. تهميش محافظة قلقيلية ( )
5. غير ذلك ( )

بوجهة نظرك، ما هي أهم أولويات التدخل في محافظة قلقيلية في المجالات:

أولاً: المجال السياسي

ثانيًا: المجال الاقتصادي

ثالثًا: المجال الاجتماعي

انتهت الاستبانة